في حوزة العبد الاحقر
حسن النخجي



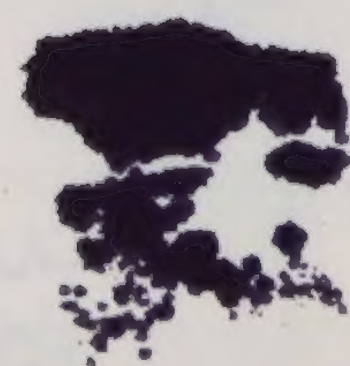


الوافية في شرح الكافية في حوزة العبد الاحقر
سلمان ابن الشيخ محمد ابن الشيخ حسن النجفي

۱۷۳ برگ

نحو

وافیه [illegible]
شرح رکن الدین حسن بن محمد استرابادی



التعریف علی الفعل [illegible] لعدم [illegible] معنی [illegible] مفعول لانه بدانه خبر
وحق الخبر ان یکون نکره [illegible] لثانی دخول الجر وانما لم یدخل
الجر الفعل بناء علی ان [illegible] لا یدخله شی من الاعراب لعدم
العله المقتضیه للاعراب فیه کما یجی وانما قال دخول الجر ولم یقل
دخول حرف الجر لان [illegible] الجر یدخل الفعل [illegible] کما یقال
زید مرفوع [illegible] زید وفیه [illegible] ههنا
[illegible] اسما فالاو [illegible] انما قال دخول الجر ولم یقل
[illegible] یشمل جرا [illegible] الیه والمراد بالتنوین ما عدا تنوین
[illegible] المختص التنوین المذکور بالاسم ولم یدخل الفعل لان التنوین
[illegible] خمسة اقسام تنوین التمکن وتنوین التنکیر وتنوین العوض عن المضاف
وتنوین المقابله وتنوین الترنم اما تنوین التمکن فلکونه دالا علی
تمکن الکلمة التی تدخل علیها فی الاسمیة ولا امکنیة للفعل فی الا
[illegible] خل هذه التنوین الفعل واما تنوین التنکیر فلانه انما یدخل الا
بین المعرفة والنکره نحو سیبویه وسیبویه اخر [illegible] بلا تنوین
[illegible] ومع التنوین نکره وصه ای اسکت السکوت الان وصه ای اسکت
[illegible] واما الفعل لا [illegible] معرفه فلم یحتج تنوینه ههنا الی الفارق
[illegible] معرفه [illegible] العوض فلانه عوض عن المضاف الیه
[illegible] الذی فی یومئذ [illegible] فی یوم اذ کان کذا فلما حذف المضاف
[illegible] عن المضاف [illegible] تنوین فلا [illegible] الفعل لم یضف الی شی لم
[illegible] السبب [illegible] فلم یدخله التنوین

علی

ای یدخل [illegible]
والتالث التنوین

واصبح الی الفارق بین کونه معرفه ونکره

عن المضاف اليه واما [illegible] ين المقا[illegible] التنوين فى مسلمات فانه مقابل
وعوض عن النون الذى فى مسلمين [illegible] فى بابه ولما لم يجمع الفعل لم يدخله
تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس [illegible] بالاسم بل يدخل الاسم والفعل
والحرف لتحسين الانشا واما العلامات المعنوية اثنان احدهما الاسناد
اى كونه مسند[illegible] [illegible] وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان
الفعل مسند [illegible] ى دايما فلو وقع الفعل مسندا اليه لزم ان يكون مسند
ومسندا اليه فى حالة واحدة وهو غير جايز والاضافة اى [illegible] مضافا بتقد
حرف الجر وانما لم يضف الفعل الى شى لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص
واما للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى
التعريف والتخصيص لانهما لا بد ان على الكلمة والفعل لا يحتاج الى
الزايد لافادته بدونه لما ذكرنا ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة
للتخفيف انما هى بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد فى الفعل التنوين
ولا يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيد نا الاضافة بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى
بواسطة حرف الجر لفظا **قوله** وهو معرب ومبنى اى الاسم
لانه لا يخلو من ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبنى **قوله** [illegible]
الذى لم يشبه مبنى الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز عن [illegible]
التى لم تركب مع غيرها كالاعداد وساير الاسماء [illegible] التركيب و
ايضا نحو هؤلاء نحو قولهم ها والآء فا[illegible]

مبنى الاصل خرج عنه مثل ها ولآء لكونه مشابها المبنى الاصل كما يجى فى
بابه والمراد بمبنى الاصل الفعل الماضى وامر المخاطب والحرف واعلم ان
المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودى وهو سبب الاعراب
وهو التركيب على ما يجى فتعرض له بقوله المركب والثانى عدمى وهو انتفا
المانع من الاعراب وهو عدم مشابهته لمبنى الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه
مبنى الاصل وللقايل ان يورد عليه النقض بنفس مبنى الاصل لانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشى لنفسه وجوابه
ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبنى الاصل فدل على انه ليس
بمبنى الاصل او نقول لان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب الذى لم يشبه مبنى
الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان فى قوله المعرب
المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن يراد
جزء المركب اى المعرب الذى ركب مع غيره والمراد بالتركيب التركيب الاسنادى
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد بالمشابهة المنفية فى قوله
الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة للبنى لئلا يخرج عن هذا
التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضى وامر المخاطب فى تحقق
الفرعيتين ولئلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضى فى وقوعه
موقعه فى نحو خبر المبتدا او فى دلالة كل واحد منهما على الحدث لان هذه
المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى
المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه
الضمير المخاطب الذى فى ادعوك كما صرحتم به فى علة بنائه وهو ليس بمبنى الاصل

على التقدير كحكم المبني الاصل فيلزم ان يكون معربا وليس كذالك قلنا لا نم انه
ليس مشابها للمبني الاصل لانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه
للكاف الذي هو في ذالك واياك لان المشابه للشي مشابه لذالك الشي فيكون مشابها
للكاف الذي في ذالك واياك وهذا الكاف حرف فيكون مشابها للحرف لانا نم
ان المشابه للمشابه للشي مشابها لذالك الشي لجواز تغاير وجها المشابهتين لانا نقول لا
تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب
وهذا الكاف مشابها للكاف الذي في ذالك واياك في الافراد والخطاب وهذا
القدر كاف في ايجاب لبنا فيكون مشابها للمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتدا
انما بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذالك واياك لكان اصوب
وح لم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا **قوله** وحكمه ان يختلف اخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم المعرب وخاصته ان يختلف
اخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
او تقديرا نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى اصله فتي قلبت اليا
الفا في الاحوال الثلاثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال
الثلث وانما لم يختلف اخره لفظا لوجود الالف في اخره وامتناع قبول
الحركة الالف وانما قال ويختلف اخره لانه لو كان الاختلاف في غير الاخر لم يكن
من خواص المعرب نحو اختلاف الرا في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم
ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في اخر المعرب لان
الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ عن الموصوف
كذالك يذكر الاعراب بعده وانما قال باختلاف العوامل احترازا عن اختلا

هذا كتاب علي الى الله

٣

الاخر لا لاختلاف العامل فلانه لا يكون من خواص المعرب نحو
اختلاف اخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد انه قال المصنف في
شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه ساير النحاة وهو الذي
يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه يلزم تعريف الشي بما
هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف
اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون
هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشي بما هو اخفى منه وهو
غير جايز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف
المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم باستعمال العرب بل الغرض
من تعريفه ان المعرب على اي نوع من انواع الاسما يطلق بعد ان عرف المصنف ان
احد نوعيه يختلف اخره باختلاف العوامل والنوع الاخر لا يختلف اخره
باختلاف العامل باستعمال العرب **قوله** الاعراب ما اختلف اخره به اي الا
هو الذي يحصل به اختلاف اخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف
اخر المعرب هو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة
والكسرة وهو الواو والالف واليا في الاسماء الستة ثم اعلم ان المراد بالسبب
ههنا هو السبب القريب لغير التام اما تعيينه بالقريب فليلا يدخل فيه العوامل
والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف فلا تسمى اعرابا واما
تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح
والكسر ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف يوجد
مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ثم اعرب بسبب العامل

قوله

تحصل كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف اخر الكلم ليدل على المعاني

المعتوره عليه متعلق بيختلف باختلاف اخره به وهو اشارة الى علة وضع

الاعراب في الاسما وهو انه لما كان في الاسما معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية

والاضافة وجب اعراب الاسما لتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن

زيدا وما احسن زيد فان معنى الاول اي شي احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد

ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضا زيد احسن واي خلق من اخلاق زيد

احسن فاذا قلت ما احسن زيد لا تدري اهو الاول ام الثاني ام الثالث

فاذا حركتها تميز البعض عن البعض ومعنى المعتوره المتداولة اعتور

الشي اي تداوله **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب

لانه هنا ذكر احوال الاسم والجزم من احواله **قوله** فالرفع علم الفاعلية

والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة انما قال الرفع علم الفاعلية ولم

يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدا

وغيره بل علم للفاعل والاشيا المنسوبة الى الفاعل كالمبتدا والخبر واسم كان

وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول فان النصب علم المفعول

والاشيا المنسوبة الى المفعول كالحال والتمييز وغيره وانما لم يقل الجر

علم الاضافة لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع

والنصب والمراد بقوله الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه **قوله**

والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب اي العامل ما به يحصل

المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب مقتضي الاعراب

شي والمقتضي للاعراب شي اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل

قام والمعنى المقتضي الاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت

وتقومت بقام وفيه نظر لانه يخرج عنه عوامل الفعل

لان العامل ليس سبب المعنى المقتضي اعرابه ذاكر في

حد عوامل الاسم **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة

رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اعلم انه لا بد من مقدمة قبل الشروع

في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر

من الحروف فان كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون

رفعه بالضمة ويكون نصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك

فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف رفعه بالواو ونصبه بالالف

وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك

فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة بان

كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات في الحروف

مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها مشترك

في نوع واحد من الاعراب **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف

والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال

الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا

ورجالا ومررت بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما

... المفرد والجمع المنصرف لانهما لو كانا غير منصرف فلم يكن جرها

بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه

ان كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مونثا لم يكن نصبه بالفتحة
ولقايل ان يقول ان العبارة تطرد العبارة الصحيحة ان يقول رفعه
بالضمة او اعرابه الضمة ولقايل ان المفرد ههنا غير جاين لان المراد
اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول
لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة المفردة بهذا الوجه
مع ان اعرابها ليست كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير
مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول للتخرج
عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد
المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك المراد بالمفرد غير
المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة **قوله** جمع المونث السالم بالضمة والكسرة
اي رفع جمع المونث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير
جار على الاصل لان جمع المونث السالم فرع لجمع المذكر السالم ونصب
جمع المذكر تابع لجره كما يجي فجعل كذلك لانه لا يلزم للفرع مزية على الاصل
قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة
وجره بالفتحة كما يجي تعليله وانما كان جره بالفتحة لان غير المنصرف مشابه
للفعل كما يجي تعليله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع
ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المص كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار
في حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا
لخفة الفتحة **قوله** اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء انما تقييد هذه الاسماء بالمفرد

بكونها

بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات
تقول جاني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها
مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت
مبنية او معربة اعرابا تقديريا تقول جاني ابي ورايت ابي ومررت
بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط اخر وهو مكبرة لانها لو كانت
مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف
وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف يصلح ان يكون
اعرابها من غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبله حال الرفع
نحو جاني ابوك اصله ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركتها
وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت اباك اصله ابوك قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباك وبان يحصل نقل حركته
الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله
مررت بابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك **قوله** المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا
الى مضمر واثنان اعرابهما بالالف حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر
تقول جاني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين
ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى
مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه

[...] ومررت في كلا الرجلين وانما تقديره نحو جاءني كلا الرجلين
[...]اخلين في المثنى لان المراد بالمثنى افرد ذكرهما [...] واثنان لونهما [...]
[...]نون وظاهران كلا واثنان ليسا كذلك اسم مفرد لحق باخره الف و[...]

قوله جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء
اعلم ان جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها الى تسعين واخ[...]
اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني
الزيدون واولو وعشرون ورايت الزيدين واولي وعشرين [ومررت]
بالزيدين واولي وعشرين وانما افرد اولو وعشرون وا[...]
لانهما ليسا داخلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بالجمع
اسم مفرد لحق باخره واو او ياء مفتوح ما قبلها وظاهران اولو وعشرون ليسا [كذلك]
فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يكون عشرون
جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين
على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد لكنه [لا يجوز]
كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين وانه يدل على
عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون
جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من وجهين
احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع
المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وجر ونصب المجموع ليس
بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس [...]
والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب [...]

٦

واعراب بعض الاحاد والاسماء الستة ب[...] [فلو جع]ل
اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على [...]
ولانه لما كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع
يصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف
لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في
[مخالفة] القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلاثة
[و]الاعراب ستة وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع
بالواو [...] النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى
[...]هما حال الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيداك
[...]نه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع
بقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى
[بقي] المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان
[جعلوا] اعراب المثنى حالة الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع
[في ا]لمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حالة الرفع بالواو
لوقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون
في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر
دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث
انه قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم

والضم [illegible] تنتين واعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل
واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة للتثنية
والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل اليا
مع النون وبدونها علامة للمجموع فالنون حالة الاضافة بمنزلة
التنوين وفي غيرها علامة فقط وليس النون عوضا من الحركة لان هذه
الحروف عنده نفس الاعراب **قوله** التقدير فيما تعذر [illegible]
تقديري ولفظا العصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاضي رفعا
وجرا نحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه اعلم الاعراب تقديري
موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر
فيه الاعراب لفظا ولكن مستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسم
المقصور وهي اسما في اخرها الف مفرده نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني
فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب لفظا لكون الالف
في اخره وامتناع قبول الالف الحركة لانها لو حركت لقلبت همزة فان
لا [illegible] وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين فلما وجد
في حالتي اللام والاضافة لفظا واما حال التنكير فتقدر وهذا لم يجز الا
على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المونث السالم المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا
لحركة ما قبل اليا بالكسرة لاجل الياء وح يمتنع اعرابه لفظا اما الرفع
والنصب فقط لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما
[illegible]

لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها اليا لانا
نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب لمقتضى للاعراب و
الاعراب متاخر عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب ولانا نقول
هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير نظر الى الاعراب
وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب وما بالذات مقدم على
ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف فيه
لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري في حالتي النصب والرفع دون
حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف تقديري في الا
الثلث لما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديرا لان اعرابه
جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المونث السالم حال النصب تقديريا لان
اعراب نصبه بالكسر لفظا غاية ما في الباب نجر الاول ونصب الثاني
خلاف الاصل واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسم المنقوص
وهي اسما في اخرها يا قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون
النصب تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت بقاض اصله بقاضي استثقلت
الضمة والكسرة على اليا فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت اليا دون التنوين
لكون التنوين علامة للتمكن بخلاف اليا فصار جاءني قاض ومررت
بقاض وتقول في النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على اليا والثاني
جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا
دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله جاءني مسلموي اجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت

فى الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار
مسمى واما النصب والجر فلفظى لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهما
كذالك واذا عرفت ان الاعراب التقديرى فى اى صور فما سواه لفظى
لا يقال فيما عداه ... لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر الخ لانا نقول قولنا المفرد المنصرف الخ متناول للفظى
والتقديرى لان اعرابهما بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظا وقد
يكون تقديرا **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع الخ اى غير
المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من
التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكر فى البيتين وانما قال
وهاذا القول تقريب لان فى عدد العلل خلاف فقال بعضهم انه تسع وقال
بعضهم انه تسع وقال بعضهم انها ثمانية للحكاية والتركيب وقال بعضهم
احد عشر وهى التسع المذكورة وشبه الالف التانيث نحو ارطى ومراعاة الا
نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره
او يكون المراد ان القول بان كل واحد من العلل التسع قول تقريبى لا تحقيقى لان
كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجب منع الصرف بكل
واحد منها وليس كذالك او يكون المراد به ان ... العلل التسع منضبطة تقريب
الى فهم المبتدى وزايدة فى البيت ... منصوبة على انها حكاية عن حال
فى مثل قولنا يمنع الاسم من الصرف ... زايدة اذ لا عامل ههنا
على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو النون لان الجملة وهى
قولنا النون زايدة ليست تمنع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها

نكره والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام فى النون ويدل
عليها ذكر بقية الاسباب فى البيتين نكره واعلم ان كل واحدة
من هذه العلل التسع فرع لشى فالعدل فرع المعدول عنه والو
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربية
لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم
والجمع فرع على الواحد والتركيب فرع الافراد واما الالف والنو
المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف
لمشابهته الفى التانيث وح انه لم يقل فرع لشى لعدم احتياجه له
الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا بالمشابهة وح يكون فرعا
على ما زايدا عليه وعلى الالف والنون غير الزايدتين ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع له ...
اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ من ذكر العلل اورد امثلتها على
ترتيب ذكر العلل عن ذكرا لعلل بقوله نحو عمر واحمر الخ فعمر غير منصر
للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث
اللفظى والعلمية وزينب للتانيث المعنوى والعلمية وابراهيم للعجمة
والعلمية ومساجد ... ومعدى كرب للتركيب والعلمية
وعمران للالف والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية **قوله**
وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين اى وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا
تنوين التمكن اذ كان الكسر مخصوصا فى الاسم بالجر لو كان منصرفا

اما اذا كان مشتركا بين النصب والجر فلا يمنع ولهذا لو سميت امراة بمسلمات
كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما انها غير منصرف في
حال التسمية وانما لم يمنع الكسر حينئذ لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا
بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر
ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه
معربا حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوين
الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين
ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين
لانه لما شابه الفعل من وجهين فمنع منه ما منع من الفعل وهو الكسر
والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين
كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة منهما فرع لشي كما ذكرنا
قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق
لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب يضرب مشتقان من الضرب ومن
جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا
يتوقف على الفعل في الافادة واعلم ان المراد من التنوين في قوله وحكمه ان
لا كسر فيه ولا تنوين تنوين التمكن لئلا يتوجه عليه النقض بمثل عرفات فانه
غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس تنوين التمكن
بل تنوين المقابلة **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او التناسب اي
ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون

منصرفا فمثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا
غير منصرف للجمعية لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان
ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب
مقصود مهم عندهم **قوله** وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث
المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه
قال اولا غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم
مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة
التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام
العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة منتهى الجموع
اي على صيغة غير صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة
علة اخرى وكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة
منتهى الجموع سببا اخرى لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصفة
لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع
علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية الفا
التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث
بمنزلة علة وكونه لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى
وكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية اي
العدل خروجه عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين
احدهما تحقيقي والاخرى تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا

نظر الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على
اصله شيء آخر كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء
ومثنى وتحقيق العدل فيه اذا نظر الى مثلث وجد فيه قياس غير
منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد
من الواحد الى العشرة واحد اثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدول
عن واحد واثنان ومثنى معدول لان عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن
ثلاثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منهما العدد
المكرر فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى
وثلث ورباع واما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس وعشار
ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما
تحقيق العدل في اخر فلانه جمع اخرى واخرى تانيث اخر واخر اسم
اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة وجب ان يكون على صيغة
افعل من وههنا اخر ليس مع اللام ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على
صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من وتحقيق العدل في
جمع ان جمع جمع جمعى جمعاء وجمعاء فعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كما يجمع صحرى على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان
يجمع على جماعى وجماعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى او جماعاوات علم
انه معدول عن جماعى او جماعاوات قوله اوتقديرا كعمر و باب قطام
في تميم اى العدل التقديرى انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد فيه قياس
يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية

فقد

١٠

فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف
الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد
قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه الا
العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل فيه وامتناع تقدير
غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال وذلك
انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم يوجب الضرورة
تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في توجيهها ان فعال عند
[illegible] اما عند بني تميم فان لم يكن في اخره را فهو معرب غير
منصرف وان كان في اخره را نحو حضار ووبار فهو مبني فيه الاكثر
وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل
للضرورة ليحصل موجب البنا فلما قدر العدل فيما في اخره را قدر
في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى
تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة هذا الكتاب مقروة على
المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفها
المص عند قراءة المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله
الوصف شرطه ان يكون في الاصل اي شرط الوصف المانع من الصرف
ان يكون وصفا في الاصل فلا يضر غلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية ولا تؤثر الصفة العارضة ولاجل ان شرط
الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل [illegible] صرف
اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل

والوصف فلو كان الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع
غير منصرف للعلتين وليس كذلك فلما لم يكن غير منصرف
علمنا ان الوصف العارض لا يكون مانعا من الصرف لا يقال ان
شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا
يقبل تاء التانيث وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء الذي
في اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث
ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع
اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في اصل
الوضع ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما
للحية وكذا ادهم صفة في الاصل لشيء له سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود
وادهم وارقم صفات في الاصل واسما بحسب العارض فلو كانت غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية
لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف فلم تضر غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية **قوله** وضعف منع افعى اعلم ان
في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما
منع الصرف لتوهم الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة
وكون الاخيل من الخيلان او التخيل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل
والصفة وعليه قول حسان ابن ثابت رضي الله ذريني وعلمي بالامور وشيمتي
فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني فيها الصرف لعدم العلم
بكونها صفاة في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف وهذا

الا وضعف منع افعى واجدل واخيل **قوله** التانيث بالتاء شرطه
العلمية اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما
لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون
لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قايمة في قولنا مررت
بامراة قايمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية
انما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى
وحمرا فان العلمية ليس بشرط فيه **قوله** والمعنوي كذلك اي وشرط
التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث
المعنوي هو اللازم ولهذا صرف جريح في قولنا مررت بامراة جريح
مع تحقق الوصف والتانيث المعنوي من غير العلمية ولذلك
صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل من غير العلمية
قوله وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او
العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلاثة وهو ان يكون زايدا على ثلاثة احرف او وسطه متحركا او العجمة
فلو انتفى احد هذه الامور الثلاثة لكان الاسم ثلاثيا ساكن
الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فغاية خفته تقاوم
احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سببا واحدا والسبب
الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لا

شرط وجوب تانيث التانيث المعنوي ولا يجب صرفه لوجود
التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع الصرف وزينب وجب
منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها
وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط
وجوب منع صرفها وهو تحرك الوسط وماه وجور وجب
منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفهما
وهو العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي
اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط وانما يلزم ان
يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك
الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط
الذي هو شرط احد الامور الذي هو شرط تحتم التانيث تحرك الاوسط
لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات وجب
منع الصرف وفيه نظر والذي يقطع مادة الاشكال ان المراد بالتاء
في قوله التانيث بالتاء شرطه هو التاء المحض للتانيث والتاء
في شاة ليست كذلك لانها بدل عن هاء واصل شاة شوهة وهي
ثلاثية **قوله** وان سمي به مذكر الخ اي فانه سمي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرط في منع الصرف ان يكون زايدا على ثلاثة احرف لانه
لو كان على ثلاثة احرف لم يكن فيه تانيث حينئذ لا من حيث اللفظ ولا
من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث
اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث وعن قائم مقام حرف التاء

١٢

وهو الحرف الرابع قائم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدم بقديم
وعقرب بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها ولو لا ان
الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم عود التاء في تصغير عقرب اذا
نظر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه
وهو الزيادة على ثلاثة احرف وعقرب وثلاث من نسوة اذا سمي به مذكر
لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع
غير منصرف مع كونه اسما للمخل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل
كتاب اذا سمي به رجل لكونه تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نم
ان التانيث في جميع حقيقته بل لكونه بمعنى الجماعة **قوله** المعرفة شرطها
ان تكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان
المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف
الى احدها وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر
والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان
لا يجعلا المنصرف غير منصرف فاذا ابطل هذه الاقسام تعين ان
التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف
التوكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما التعريف
العلمي واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام والاضافة نحو
اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى

للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التأكيد
تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي
الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى الشرط احد الامرين قوله العجمة شرطها
العلمية في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر
وابراهيم ممتنع ه اي شرط العجمة في منع الصرف امران احدها ان
يكون علما في العجم لانها لو لم تكن علما في العجم لتصرفت العرب فيها
بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين وغير ذلك فصار من
جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام لم
يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد
الامرين وهو اما تحرك الوسط او زيادة على ثلاثة احرف لانه لو لا
ذلك لكان الاسم على ثلاثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية
الخفة وخفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم
يمنع الصرف اذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط
الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف وشتر وابراهيم
اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين
معا قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما
فرزانة فمنصرف وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول
عن الجمع وسراويل اذا لم ينصرف فهو الاكثر فقد قيل انه اعجمي حمل
على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال
ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض ه اي شرط الجمع المانع من الصرف

ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان
يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم يمتنع مرة اخرى جمعها جمع التكسير لانه
يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلاثة امثلة احدها
ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده
حرفان اوليهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلاثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بها نحو صياقلة
لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية وكان حكمه حكم المفرد واما
مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما نحو كراهية فلكونها
مصدرا او وقوع المصدر على الكثيرين واعلم ان المراد بالهاء التاء
لئلا ينتقض بمثل فرازنة جمع فارزن ولو قال بغيرها وياء النسبة لكان
اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء
انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله
صيغة منتهى الجموع منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مدايني
كذلك لانه ليس على منتهى الجموع الا بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
يغني عنه قوله بغيرها لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزمه احد الامرين وهو اما الاخلال
عن مثل مدايني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
ففرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكن مع الهاء
وقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى

الجموع بغيرها والجمعية منتفية في حضاجر لانه علما للضبع وجوابه
ان يقول لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين وهو
الجمعية الاصلية الا ترى انك لو سميت رجلا بمساجد لا ينصرف لكونه
جمعا في الاصل وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر
والحضجر هو العظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر
وان لم يعتبر فيه الجمعية لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نم لان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية قيل اذا لم يكن فيه علتان اما
اذا كانتا فيه يمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا بالعلتين وهما
فيه العلمية والتانيث لانه علما للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نم
ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علما للجنس فهو علم للحقيقة
المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كانت كذا
لم يكن فيه تانيث سلمنا فيه تانيثا لكن لا يلزم ان يكون غير منصرف
للعلمية والتانيث لان العلمية غير موثرة ولهذا لو انكر كان غير
منصرف ولقايل ان يقول ح يلزم لمن يقول شرط ان يكون جمعا في
الاصل كما قال في الوصف وقوله وسراويل اذا لم يصرف فهو الاكثر
هذا ايضا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن اذا لم
يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وليس كذالك وجوابه انه اذا لم
يصرف وجهان احدهما انه لفظ عجمي فلو استعملته العرب حملته على
الالفاظ التي على وزن العربي وكانت الالفاظ التي على زنة العربي
غير منصرف فمنع صرفه ايضا والثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من

قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا
كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء
على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء
على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما في موضعهما واما اذا صرف
وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما منع الصرف لاجل
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغيرها والجمعية منتفية فوجب صرفه
قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل
قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا اختلاف بين النحاة
المحققين كما تقول جاني قاض تقول بالتنوين وحذف الياء جوار
ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير
ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف
اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف
وسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان
ولا ثلاثة احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا
وقال سيبويه ومن تابعه لا نم انه ليس بعد الف التكسير حرفان
فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذالك انك تقول
جاني جوار بكسر الراء ولولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب
جاريا على الراء تقول جاني جوار برفع الراء واذا كانت الياء
مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الاعراب والجامع كون كل

سند صوتا ولا يكون متضمنا فيه للحروف في الاصل لكان اضو
حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل ذلك سيبويه وخمسة عشر اذا جعلا علما
على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا
واختصاص منع الصرف في المعربات قلنا لا احتياج الى الاحتراز
عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الا
وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز
عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب
من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما مع كونه مركبا من الاسم والتنوين
الالف والنون ان كانا في اسم فشرط العلمية كعمران او صفة
فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما
يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة لسبب المشابهة لا
لالف التانيث ولامتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت
ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرط في منع الصرف
ان يكون علما ليصح مشابهته لالف التانيث لانه لو لم يكن علما
لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان لنبت وسعدانة
ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في
صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة لتحقق مشابهته
لالف التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في
منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه
لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر

واحد منهما حكيا لفظيا فان قيل ما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من اليا او من حركتها لان
اصل هولاء جوار جواري استثقلت الضمة على اليا فحذفت فصار
هاولاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفا بالكسرة في المفرد
كقوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذفها في الجمع الذي
هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الحركة عوضت التنوين عن اليا
وعن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل
تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فلا نفاق
انه غير منصرف وتقول رايت جواري لخفة الفتحة فلو قيل مررت
بجواري بالفتح لكان له وجه وخفة الفتحة على اليا كقول الشاعر
فلو كان عبد الله مولا هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب
شرطه العلمية اي شرط التركيب المانع من الصرف امران وجودي وعدمي
اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال
فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة
وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاحرى ان لا تجعل
المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسنا
لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا وشاب قرناها وذري
حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف
لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون للثاني

والمؤنث الابتا التانيث وعدمه كسكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود الحق فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اي ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف في الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى لعدم مجي فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما انتفا فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجي فعلانة وعدم مجي فعلى فصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كشمر وضرب اذا سمي رجلا بهما وكافعل وتفعل واستفعل وانفعل وما شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث ليتاكد مشابهته الفعل والزوائد افعل ونفعل ويفعل وتفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل

نبأ

نبأ لا فان سمي رجلا بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجي مثل جعفر بكسر الفاء فهو كيضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه واصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه ينصرف لان في الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة ولا يشكل بقوله التاء في قولهم في نرجس نرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما ومعناه بانه ان المراد غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود علما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء

مقصود بالاستثناء اضرابها عن اشتراط العلمية فيهما وح يكون تفريع قوله فاذا نكر اظهر هـ س

نقول جاء اجمل يعمل وناقة يعملة اذا سمي به كان منصرفا لانه بل للنتاج وكذا الكلام في حكم ارمل **قوله** وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف ولما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل

اي كل غير منصرف فيه علمية موثرة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية الموثرة لا تجامع مع علة اخرى الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن موثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان العلمية الموثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها فان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامعها لما بينهما وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلانها لا تجامعهما موثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع موثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما العلمية ليست شرطا في العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو احمر اذا كان صفة **قوله** وهما متضادان اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى الجواب عن سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكرت زالت العلمية ولم يزل العدل

ووزن

ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا للاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السوال المذكور نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة وجوابه انا لا نم ان العلمية ليست بموثرة ح والا يلزم الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية الموثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا انكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا انكر ايضا لبقائه على سبب واحد لانه زالت العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية بالموثرة لانها لو لم تكن موثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية اذا انكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمرا اذا سمي به ففيه علمية وليس من حكمه اذا انكر صرف لان العلمية في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير غير موثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية والتانيث **قوله** وخالف سيبويه الاخفش اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا انكر بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن

الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه لما نكر ما
لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف
وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم يعتبر
بعده ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية
لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك
حكم كلما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب
ثلاث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن
فيه الا العلمية بعد التسمية وقبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه
الا الوصفية الاصلية قوله ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار
المتضادين في حكم واحد ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمي به
هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة
بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا
في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية
الاصلية لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه
ان نقول لا نم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في
احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت
في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف
لان العلم لا يقع الا على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين
في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد التنكير لعدم اعتبار
العلمية حينئذ في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال

التنكير اعتبار المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضا
في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعبد المحوص من آل جعفر
فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من
جهة منع الصرف وجمعه احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص
واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على
راي الاخفش لا على راي سيبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة
ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او
دخله الالف واللام ينجر بالكسر لفظا ان كان ذا اعراب لفظي
ولكن اختلفوا في انه حين دخول الكسرة عليه من حيث انه منصرف او لا
من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من
خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار
منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين
ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال
وجود اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبعه الكسر وقال
قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء وحمرى
وسكران صفة عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احداهما كان
منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد وعمرو وهذا اقرب الى الحق من
المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على
علم الفاعلية اي المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما
لم يقل ما اشتمل على علم الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله بالمعرفة

والجهالة او اخفى منه لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف المرفوع
فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اي هذا الباب باب المرفوعات
ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد
كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع
اي فمن المرفوع الفاعل انما ابتدا بالفاعل من المرفوعات لان
الرفع به من الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع وهو
ما اسند اليه الفعل انما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل
الامر والنهي وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند اليه
الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا
فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم
وان كان في تقدير الاسم قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال
والظرف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل
بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قايم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه
فاعل اسم الفاعل من الاول وفاعل الصفة في الثاني قوله وقدم
عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان
زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على
تقدير انه يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة
قيامه به مثل قام زيد اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج
عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند

الفعل اليه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو الضرب
لا يكون قايما بالمفعول بل قايما بالفاعل وانما قال على جهة
قيامه به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم الفعل به
حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو
قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا
بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل او شبهه
قايما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد قيل الاية
المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل وتقدير الاسناد ولا بمثل
لم يقم زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد
في الايجاب والسلب لقايل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل من قوله
ما اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما
كان ففيه اشكال اما انه اريد به الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي
غير قايم بالفاعل كما انه قايم بالمتكلم كما انه غير قايم بالمفعول واما ان اريد
به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني حدث ذلك المدلول فقط
وهو الحدث المقترن باحد الازمنة او شبهه اعني الحدث فقط لا مدلوله
والضمير في قيامه يعود الى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي الذي
هو الفعل الحقيقي لجواز عود الضمير الى بعض المدلول المذكور صريحا
لا يشكل الحد وفيه نظر ولا ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد

حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدمًا عليه على جهة
قيام مع انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
اليه هو المسند اليه اولا واعجبني مسندا الى زيد اولا وثانيا الى حسنه
والاصل ان يلي الفعل اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم
على المفعول وساير الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من
قرب ساير الاشيا بالفعل لان الفعل لا يتقيد بدونه ويتقيد بدون
ساير الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف ساير الاشياء
فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي ولاجل
اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه
زيد فانه لولا ان زيدا الموخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقال
ظنهما الزيدان منطلقين لان حق الزيدان التقديم على المفعول لكونهما
فاعلين ولو امتنع هناك لعارض وهو اتصال المفعول فهو مقدم
والاصل ان يقال ظن الزيدان اياهما منطلقين ولاجل اصل الفاعل ان
يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدًا لانه يلزم منه
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظ لان الضمير الذي في
غلامه يعود الى زيد وزيد موخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان
غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول
رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في قولنا اكرمني وضربت
زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين

قلنا

قلنا الضرورة ثمة وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجود
الاسم لا الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي
مفقوده ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل واعلم ان المفعول
الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذوا الثاني بمنزلة المفعول
في مثل اخذ عند البصريين في تقديم جواز اعطيت صاحبه الدرهم
وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قول الشاعر ومن كان يعطي
حقهن القصايد واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او
كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه
اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة
نحو ضرب موسى عيسى وضربت من على الباب من على السطح وجب تقديم
الفاعل على المفعول دفعا للالتباس لانه لو قيل المتاخر فاعل
والمتقدم مفعول لكان خروجا عن الاصل من غير دليل وغير جايز وغير
جايز وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم تنتف القرينة
فيهما لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى
اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضربت موسى
سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل
مضمرا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون
متصلا وقد فرض انه متصل هف وانما لم يجز ان يكون الفاعل
منفصلا موخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربك وانما قال مضمرا

لانه لو كان الفاعل ظاهرًا لم يجب تقديمه على المفعول وانما
قال متصلا لانه لو كان مضمرًا منفصلا لم يجب تقديمه على
المفعول نحو ما ضرب الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدًا
ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع
تقديم المفعول عليه فقط وههنا يتقدم المفعول على الفاعل والفعل
فلا يرد نقضًا وكذلك اذا وقع مفعوله الفاعل بعد الا وجب تقديم
الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدٌ الا عمرًا لانه لولا ذلك لانقلب
المعنى لان معنى قولنا ما ضرب زيدٌ الا عمرًا انحصار ضرب زيد
في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر واذا قيل
ما ضرب عمرًا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربًا لشخص آخر ولم
يجز ان يكون عمرو مضروبًا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم
انقلاب المعنى وهو ظاهر انه ان يقدم المفعول على الفاعل من غير الا
اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب
الا عمرًا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرًا زيد مثلا فلا يخ
من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول
بمعنى ما ضرب احدٌ احدًا الا عمرًا زيدٌ او لا مع تعدد المستثنى
المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمتقدم الحصر في احدهما
هف وان كان الثاني كان القول فيهما ما ضرب الا عمرًا زيد
ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان

زيد

زيدًا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب بح لانا نختار القسم الثاني
وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمتنع بقاء الفعل بلا فاعل
لان زيدا المؤخر انفصل المتقدم رتبة لكونه فاعلا للفعل ويملي
تقديره ما ضرب زيدٌ الا عمرًا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع
ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك قال عبد القاهر وهو
ظاهر هذا اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرو
لان معناه ما ضرب زيدٌ الا عمرًا فالعلة التي ذكرناها من الا موجود
ههنا ايضا واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع الفاعل بعد الا او معنا
او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره اى اذا اتصل بالفاعل
ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدًا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول
لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدًا لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة ومعنى وانه يمتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من
باب اعطيت ضمير يعود الى المفعول الثاني وجب تاخير الاول نحو
اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان
يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل
عن المفعول نحو ما ضرب عمرًا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان
معنى قولنا ما ضرب عمرًا الا زيد ان عمرًا ليس مضروبًا الا لزيد وزيد
جاز ان يكون ضاربًا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو
ما ضرب زيد الا عمرًا جاز ان يكون عمرو مضروبًا لغيره
ولم يجز ان يكون زيد ضاربًا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي ما قد

وكذلك ام

ده

ومذهم

تقديم انقلاب ... الا ... اشكال ... الا انه

ولذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لان المعنى ما ضرب عمرا
الا زيد فالعلة التى ذكرناها فى امتناع تقديم الفاعل فى الا
موجودة فى انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل وكان الفاعل
غير متصل نحو ضربنى زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم
انفصال المفعول والتقيد بانه متصل هنا اخلف وانما قال والفاعل
غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول
وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرناه **قوله**
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن قال من قام
وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح
ووجوبا مثل وان احد من المشركين استجارك **اه** اعلم ان الفعل
الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز
وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القايل زيد فى
جواب من قال من قام اى قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه لقول الشاعر
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح وكان قايلا
يقول من يبكى يزيد فقال الضارع اى يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السايل
الذى يختبط بالليل والطوايح جمع المطيحة اى المهلكة على خلاف القياس
ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا على
قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قايلا

قال

قال من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون
رجال مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لبقى له يسبح لان الرجال
ليسوا مسبحين فى البيوت فى الغدو والاصال واما حذف الفعل على
الوجوب ففى كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اى استجارك احد وانما وجب حذفه
لانه فسر هذا الفعل بفعل فلو اتى به لزم اجتماع المفسر والمفسر وهو غير
جايز لصيرورته حشوا فى الكلام بلا فايدة وانما قلنا انه فاعل فعل
محذوف ولم نقل انه مبتدا ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف
الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا **قوله** وقد يحذفان
معا مثل نعم لمن قال اقام زيد **اى** وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعا فى جواب من قال اقام زيد فيقال فى جوابه نعم اى نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية وهى المبتدا والخبر ليكون الجواب مطابقا
للسوال **قوله** واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية
مثل ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفى
الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون اعمال الثانى
والكوفيون الاول **اى** اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا
بعدها سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين
نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يكون
ذلك الاسم فاعلا له او قايما مقامه نحو ضربنى واكرمنى زيد وضربت واكرمت

زيد وقد يكون في المفعولية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك
الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا وغير صريح كقوله
تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية
اى احدهما يقتضي الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما
ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا
والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني
زيد واكرمت وضربني زيد واشار الى هذين الضربين صريحا
بقوله مختلفين اى متعاكسين في الاقتضاء لتكون الاقسام الاربعة
مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله
فقد يكون في الفاعلية اى فقد يكون في الفاعلية اى فقد يكون تنازع
الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي
الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا عن الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب
ويمكن ان يقال انه انما قيد الفعلين بالمختلفين لدفع توهم
من يتوهم ان مثل ضربت ضربت زيد وضربت ضربت زيدا من هذا
الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين
على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما ليخرج مثل ضرب ضرب زيد
او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال
في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول
مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون

اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون
يختارون الفعل الاول في ذلك الاسم لتقدمه واعمال
الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة
لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لامتناع
تنازعهما مضمرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم يكن
الحكم مثل ما ذكرنا لاستواء الفعلين في الاضمار سواء كان
مضمرا غائبا نحو ضربني واكرمني او مضمرا مخاطبا نحو ضربت واكرمت
كما في ضربت واكرمت لدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر
لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا وانت وما ضربت واكرمت
الا اياك وزيد ضربك واهان او ضرب واهانك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع
الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما قال
بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب
الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني
ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم
عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني
الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني
لزم الامر الاول لامتناع تقديم الفاعل على الفعل وان اقتضى
الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد
واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم

زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيته بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الاسم الثاني بعض ما ذكرنا نظر **قوله** فاذا اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الثاني الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل هو الفاعل وما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد [illegible] في الفاعلية **قوله** وجاز خلافا للفراء في نحو ضربني وضربت [illegible] له وهي ان الفعل الاول يقتضي

الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع والنصب نحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيدا في المثال الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت دون جرى **قوله** ويحذف المفعول اذا استغنى عنه اي اذا اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول والثاني الفاعل حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربني واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يهربوا منه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فارتكبوا في الفاعل اضمارا قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة واذا لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا

فان حسبنی وحسبت تنازعا منطلقا الاخیر واعمل فیه حسبت
فوجب اظهار مفعول لحسبنی وهو منطلقا الاول لان حذفه
ممتنع لانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت کما یجی ولا یجوز
اضماره لیلا یلزم منه اضمار قبل الذکر فی المفعول الذی
هو فضله وفیه نظر لجواز اضمار المفعول الثانی لحسبنی بعد ذکر
منطلقا نحو حسبنی وحسبت زیدا منطلقا ایاه قوله وانما عملت
الاول ای وان اعملت الفعل الاول کما هو رای الکوفیین فالفعل
الثانی اما ان یقتضی الفاعل او المفعول فان اقتضی الفاعل
اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی موافقا للظاهر تقول ضربنی واکرمنی
زیدا وضربت واکرمانی الزیدین وضربت واکرمونی الزیدین
والمراد فی قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما یقوم مقامه لیدخل
فیه مثل ضربت واکرم زیدا وان اقتضی الفعل الثانی المفعول اضمرت
ذلک المفعول علی المختار لیطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس
المفعول بما هو غیره وجاز الحذف ایضا ان لم یمنع مانع لوجود القرینة
الداله علیه مثلا تقول فی الاضمار ضربنی واکرمته زید وضربنی
واکرمتهما الزیدان وضربنی واکرمتهم الزیدون وتقول فی الحذف
ضربنی واکرمت زید وضربنی واکرمت الزیدان وضربنی واکرمت
الزیدون اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار
نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا فان حسبنی
... فوجب الاظهار
ولا الاظهار

لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غیر جایز لانه لا یجوز
الاقتصار علی احدی مفعولی حسبت والثانی غیر جایز لانه لو اضمر
الاضمر مفردا او مثنی لا سبیل الی الاول لانه یمتنع ان یقال
حسبنی وحسبتهما ایاه الزیدان منطلقا لانه لو کان المفعول
الاول فی باب حسبت مثنی وجب ان یکون مفعول الثانی کذا
لانه یکون الثانی عبارة عن الاول فی المعنی ولا سبیل الی الثانی لانه
یمتنع ان یقال حسبنی وحسبتهما ایاهما الزیدان منطلقا لان
الضمیر یعود الی المفرد وهو منطلق والضمیر الذی یعود الی المفرد
یجب ان یکون مفردا وفیه نظر لانه لیس من هذا الباب وانما
یکون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لکنه لیس کذلک لان
الاول المقتضی المفرد والثانی المثنی وجوابه ان الاول والثانی تنازعا
اسم فاعل بهذا الاطلاق من غیر نظر الی کونه مفردا او مثنی والافراد
انما لزم من حیث انه اعمل فیه الاول فلو اعمل الثانی لزم التثنیه قوله
وقول امرء القیس کفانی ولم اطلب قلیل من المال لیس منه لفساد
المعنی استدل الکوفیون علی ان اعمال الفعل الاول اولی من اعمال
الفعل الثانی بقول امرء القیس وهو ولو انما اسعی لادنی معیشة
کفانی ولم اطلب قلیل من المال ووجه الاستدلال به ان کفانی ولم
اطلب تنازعا قلیل وکفانی اقتضی رفع قلیل ولم اطلب اقتضی نصبه
وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه یلزم منه حذف المفعول
من الفعل الثانی ولم یلزم منه حذف [illegible]

باب حسبت لان تعریف
وضع افعال القلوب لتعریف
الذات مع الصفه ولو حذف
احدهما لم یحصل الغرض صح

لکن
مع انهما مشترکان
وصرفوا الحقیقه وحسبتهما ایاهما

ویمکن ان یقال نحو حسبنی وحسبتهم
الزیدان منطلقا یدل علی الجنس والمفرد والمثنی

فلولا اعمال الفعل الاول اولى من اعماله الفعل الثانى لم يختره
امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما
هو الافصح واجاب عنه المص بقوله ليس منه لفساد المعنى اى ليس هذا
البيت مما تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما لانه لو تنازعا لفسد
المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبنى على معرفة مقدمتين
احدهما ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار
ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفى لصار ذلك المنفى مثبتا والثانى
ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان
فنقول لو تنازع كفانى ولم اطلب قليل من المال من حيث ان المعنى يلزم
اجتماع النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا
بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى
معيشة لم يكن طالبا القليل من المال وحكم جواب لو يكون مثبتا فاذن
يلزم ان يكون طالب القليل من المال وان لا يكون طالبا القليل من المال
وهو اجتماع النقيضين وهو محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم
اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثانى
وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى
قوله مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل اعلم انه انما ذكر المفعول
الذى لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول
... افراده بالذكر لانه من المرفوعات هو مفعول حذف

فاعل

فاعله واقيم هو مقامه نحو ضرب زيد وانما قال واقيم هو مقام
الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يقم مقامه لم يلزم ان يكون مرفوعا
نحو قائما فى قولنا علم زيد قائما والمراد بما لم يسم فاعله هو المرفوع
لفظا او تقديرا او حكما قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى
فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اى بضم اوله وبكسر
ما قبل اخره ان كان ماضيا وبضم اوله وبفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا
ويعلم من قوله وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ان كان التغيير المذكور
شرطا فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب
غلامه فليس بشرط لان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول
حد المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب اعطيت ولا
والثالث من باب علمت ولا المفعول له والمفعول معه كذلك اى لا يقع
المفعول الثانى من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان
المفعول الثانى من باب علمت مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما
مبتدا وخبرا فى الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا
اليه فى حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث
من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمروا خير الناس موقع الفاعل لان
المفعول الثالث مسند الى المفعول الثانى فلو وقع موقع الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وانه غير جائز وكذا المفعول
له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لانه انما نصب هو
المشعر بالعلية فلو اقيم مقامه ...

اعلم ان المراد بالعلية بقوله المفعول له الا ... اقيم الفاعل هو النصب لا الذى مع اللام فان الذى مع اللام يجوز اقامته مقام الفاعل لانه يفهم من العلية كقوله تع يسبح له فيها بالغدو والاصال فانه للامتناع فى جعله قايما مقام الفاعل كما لا يمتنع جعل فيهما قايما مقام الفاعل وكذا الكلام المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى الخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثانى لان المفعول معه المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين **قوله** واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد اى اذا وجد المفعول به ووجد ظرفا الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لشدة شبهه بالفعل واحتياج الفعل اليه اذ هو عله لان مناسبته للفاعل اكثر لان الفعل المتعدي يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل ولان المفعول بمعنى الفاعل ... بابه المفاعلة نحو ضارب زيد عمرا بخلاف ساير المفاعيل ... لضربت زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره ثم تقول ضرب زيد ... شديدا فى داره فتعين مقام الفاعل و ...

ما سواه على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ... فائدة زايدة على مدلول الفعل **قوله** فان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعنى ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء فى قيام مقام الفاعل فانت مخير فى ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا فى اقامة مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله** والاول من باب اعطيت اولى من الثانى اى اقامة المفعول الاول فى باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثانى لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثانى لان الاول اخذ والثانى ماخوذ ولا شك ان مناسبة الاخذ الى الفاعل اكثر من مناسبة الماخوذ واراد بباب اعطيت كل فعل كان فى مفعوله الاول فاعلية باعتبار فى المفعول الثانى مفعولية ما **قوله** ومنها المبتدا والخبر اى من المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد ... الاسم المجرد من المقصود لانه لا يكون المبتدا الا اسما او ما فى معنى الاسم نحو وان تصوموا خير لكم ... عندى انك عالم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى ان تسمع بالمعيدى اى سماعك المعيدى وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء التى لا يكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى ان وكان واسمى ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثانى من اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز به عن الاسماء المجردة عن

العوامل اللفظية التى هى من حكم الاصوات لا يتعلق بها وهى لا
الغير مركبة مع غيرها واحترازا به ايضا عن خبر المبتدا لانه وان
كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به قوله
او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفى ليدخل فيه مثل
اقايم زيد وما قايم زيد فان اقايم مبتدا مع انه ليس مسندا اليه وزيد
فاعل قايم ساد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التى تحصل من المبتدا
والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج عن تعريف المبتدا هذا
النوع وانه غير جايز واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى
ليدخل فيه مثل هل قايم زيد قوله رافعة لظاهر احترازا عن الصفة
الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفى الرافعة لمضمر نحو اقايمان
الزيدان فانها لم تكن مبتدا بل يكن مبتدا بل خبر المبتدا والزيدان
مبتدا لانها لو كانت مبتدا والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثن
لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولا يجمع كما هو المقرر من
قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدا وليس كذلك لانه
خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر
ليخرج عنه مثل اقايمان الزيدان واقايمان هما ويدخل فيه مثل اقايم
الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر فى قوله رافعة
لظاهر اللغوى لا الاصطلاح وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم
لان انتم ظاهر فى اللفظ ولقايل ان يقول ان الحد يشكل بمثل
اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيد مبتدا وابوه فاعل القايم لانه

يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا والجواب ان قايما
مبتدا فى جملة والجملة خبر زيد واعلم ان هذا غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره فى باب اسماء الافعال مثل صه
قوله مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال
الاول للمبتدا الذى هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه والمثال الثانى المبتدا الذى هو صفة واقعة بعد حرف
النفى رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذى هو صفة واقعة
بعد الف الاستفهام كذلك قوله فان طابقت مفردا جاز
الامران اى وان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى
وحرف الاستفهام الرافعة لظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو اقايم
زيد وما قايم زيد واقايم انت جاز الامران اى جاز ان يكون الصفة
مبتدا وما بعدها فاعلها وح تكون داخلة فى تعريف المبتدا الكونها
رافعة لظاهر جاز ان يكون ما بعدها مبتدا وهى خبره وح لم تكن
داخل فى المبتدا لكونها رافعة لمضمر لان فى الصفة ضمير مستتر وانما قال
مفردا لانها ان طابقت مثنى ومجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر
هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احترازا به
عن خبر كان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان
خبر المبتدا قد يكون غير اسم وقوله المسند به احترازا به عن المبتداء
الذى هو المسند اليه فقوله المغاير للصفة الواقعة احترز به عن الصفة
الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر

لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه [illegible]
المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا و ينتقض
ايضا بمثل قايم فى اقايم انت لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند
الى المبتدا وعن الثانى بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سوى
مظهرا او مضمرا **قوله** واصل المبتدا التقديم اى واصـ[illegible]
ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكو[illegible]
يكون مقدما على المحكوم به **قوله** ومن ثم جاز فى دار[illegible]
ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقا[illegible] داره زيد
لان زيد وان كان متاخرا عن فى داره لفظا [illegible] مقدم تقديرا
ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها فى [illegible] لانه يلزم منه الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى لان الـ[illegible] صاحبها يعود الى الدار و[illegible]
مقدم على الدار لفظا ومعنى [illegible]يمه لفظا فظاهر واما معنى
فلان صاحبها مبتدا و[illegible] يكون مقدما على الخبر **قوله** وقد يكون
المبتدا نكرة اعلم ان [illegible] المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان [illegible] معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن
جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما [illegible] لانه
يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره فى الكتاب [illegible]ها
تخصيصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فقوله ولعبد مبتدا ومؤمن صفة وخير من مشرك خبره والمبتدا

نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه
فى معنى الصفة والثانى تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقوله
ارجل فى الدار ام امرأة فرجل مبتدا نكرة وخبره فى الدار وامرأة
عطف على رجل والمبتدا النكرة تخصص ههنا بحصوله فى الدار
لاكن لا على التعيين لانه ثبت فى استعمالهم انما يسئل بالهمزة وام اذا عرف
حصول احدهما فى الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصيصه
بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة وخير منك
خبره والمبتدا النكرة تخصص العموم الذى افاده حرف النفى
الداخل عليها لما ثبت فى كلامهم ان حرف النفى اذا دخل النكرة افاد
العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يكون مبتدا كما لم يجز ان يقال
احد خير منك لعدم النافى وكذلك فى كلامهم فى كل موضع
يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو من عندك وما عندك
وما احسن زيدا والرابع تخصيصه بكونه فاعلا فى المعنى وموصوفا
بصفة فى المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة واهر
فعل ما[illegible] عله مضمر عايد الى شر وذا ناب منصوب بانه
مفعول اهر والجملة فى محل الرفع بانه خبر المبتدا فالمبتدا
النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة وتقديره شر عظيم اهر
ذا ناب وتخصص بما خصص به الفاعل حتى جاز وقوعه
نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص به
الفاعل لانه فاعل فى التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر

والخامس تخصيصه بان يكون ظرفا مقدمًا عليه كقوله في الدار
رجل فرجل مبتدأ نكرة وفي الدار خبره وتخصصت المبتدا النكرة
بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قايم
رجل السادسة تخصيصه بالمتكلم وهو في الدعا له او الدعا عليه
نحو سلام عليك فسلام مبتدا نكرة وعليك جار ومجرور في محل
الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص المبتدا النكرة بالمسلم اذ معناه
اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار
سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقا لان النصب
يشعر بالفعل المعلل المقدر وهو سلمنا واسلم فان كان الاول
لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على
الاستقبال والرفع فيه مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك
مطلقا من غير اعتبار الماضي او الحال او الاستقبال فاذا كان
كذالك كان سلام مخصصا بالمتكلم كما كان حال النصب فيه
نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك بالمسلم مطلق السلام لا
من قبل المسلم فقط الا انه للدعاء المطلق وجوابه ... قوله
والخبر قد يكون جملة الخ اعلم ان خبر المبتدا يكون مفردا نحو زيد
قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو مقابل المركب الاسنادي بالاصالة
واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسم الفاعل والمفعول
المسندين الى الفاعل والمفعول نحو زيد ضارب غلامه وزيد
مضروب غلامه وقد يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب

ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل
زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول
وما بعده مقول للقول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول
منها اسما نحو زيد ابوه قايم فزيد مبتداء وابوه مبتدا ثان وقايم
خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر
المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا
نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفاعله ابوه
والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء وغير المص ذكره
غير الاسمية والفعلية وهي الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك
الظرفية نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان جملة الشرطية
فعلية بالحقيقة والظرفية كذالك لانها ان كانت مقدرة بالمفرد
تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن للخبر جملة وكلامنا في الجملة
وان كانت بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة
فعلية قوله فلابد من عايد اي لابد للجملة من الواقعة خبر
المبتدا من ضمير يعود الى المبتدا او قايم مقام الضمير نحو اللام في
نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا قال لابد من عايد ولم
يقل من ضمير ليحصل الفايدة الا ترى انك اذا قلت زيد ضرب عمرو
لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا الا ان يضم الى عمرو
وقايم عنده او معه فانه يفيد فاذا عرفت ذالك فالصواب ان
يقول لابد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدا

بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايم ولم يستعد لم احتيا
هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدا عبارة عنه
في المعنى **قوله** وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العايد الى المبتدا
اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتدا
والكر مبتدا ثان وبستين خبره والجملة اعنى الكر بستين في محل
الرفع بانه خبر المبتدا وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف
لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر
بستين علم ان الكر الذي بستين من البر وتقديره البر الكر بستين
منه ولذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا ومنوان
ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعنى منوان بدرهم
الرفع بانه خبر السمن وليس في خبر الجملة ضمير يعود الى المبتدا لكنه
وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر السمن
ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه تقديره السمن منوان منه بدرهم
فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل
فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان
وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا نكرة **قوله** وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا يقع ظرفا نحو زيد خلفك
او زيد في الدار وحينئذ يجب تقدير العامل لان الظرف معمول
والمعمول لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد
وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك وحاصل في الدار

٣١

وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا اذ اصل خبر المبتدا ان
يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثر الى ان
ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل خلفك وفي
الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل
للافعال وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل ضميره الذي
كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا
وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف
مجازا **قوله** واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
اي ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره
لكنه تعرض الاشياء له فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان
يجاز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتدا
نحو من ابوك فمن مبتدا وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا
ولعمرك لافعلن كذا وما زيدا الا قايما ولزيد قايم وانما وجب لهذا
الاشيا صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام في اي نوع
من انواع الكلام ولانه مغير المعنى قبل المغير واما قول الشاعر
خالي لانت ومن عويف خاله ينال العلاء ويكرم الاخوال فشاذ و
خالي مبتدا وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر
ايضا ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك
وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا ههنا على الخبر لانا اذا قلنا المنا

هو المبتدأ والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل
بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر **ومنها** ان يكون
الخبر والمبتدا متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان
المبتدا والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتدا
على الخبر هنا لعين ما ذكرنا في المعرفتين **ومنها** ان يكون الخبر فعل المبتدا
نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر ههنا لانه لو اخر
لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل او مبتدا
وانما قال فعل له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديمه
على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال
قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفرد لكان اصح
يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا **قوله** واذا تضمن
الخبر المفرد على ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا
له مثل في الدار رجل ولمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها
زبدا او عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اعلم ان
هذا الكلام اشارة الى اشياء ترض فتوجب تقديم الخبر على المبتدا
مع ان اصله التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره ويجب تقديم
الخبر ههنا لكونه استفهاما واقتضاء الاستفهام صدر الكلام
وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر
لم يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا

ومن

له صدر الكلام

مبتدا ثان وابوه خبر المبتدا الثاني والجملة في محل الرفع بانها
خبر المبتدا الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان
من في من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام وانما لم يجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
هو فيه لا صدر كل كلام وللقايل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد
جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف
مقدر بجملة لان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر
بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر جملة اذا تضمن ما له صدر الكلام
لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة
بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا لوقوع
المبتدا نكرة مبتدا نحو في الدار رجل وقد مر **ومنها** ان يكون
لمتعلق الخبر ضمير في المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذي في مثلها
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل
كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب
ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتدا او كان الخبر ظرفا كالمثال
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلا يرد الاشكال

ح ومنها ان يكون للخبر خبرًا عن أنّ نحو عندي انك قايم فانّ الاسم
والخبر في محلّ الرّفع بانه مبتدا وعندي مقدّم عليه وهو خبره
وتقدير عندي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر هنا
على المبتدا لئلا يلتبس انّ المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخّر
عندي وكتب انك قايم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف
واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدا وعندي خبره **قوله**
وقد تعدد للخبر مثل زيد عالم عاقل **ف** اي وخبر المبتدا جاز
ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شي
واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو
قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد
فهو مبتدا والبواقي اخبار **قوله** وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
الى اخره اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفا
في خبره كما صح دخول الفا في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط
حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول
حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدا موصولا صلته فعل او
ظرف نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او
ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون
صلته او صفته فعلا ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفته ظرفا لان الظرف معمول
والمعمول يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل ونا[illegible] اسم الفاعل

لتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لابد لصحة دخول الفا
في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وانه
لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوا ان نحو ما الذي يأتيني له درهم
ولم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه
له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى
جواب آخر **قوله** وليت ولعل مانعان بالاتفاق اي ليت ولعل
يمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما
موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا
لا [illegible] ليت ولعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يثبت
المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزا
يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت
ولعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا
وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتدا كابواب
كان وعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق **قوله** والحق
بعضهم ان بهما اي والحق بعض النحاة انّ بليت ولعل وامتناع
دخول الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه
والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش
منعه وحجة المانع انه كما لم يجز دخول انّ على الشرط فكذلك فلم
يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان انّ لم تغير معنى الكلام
بل تؤكده وكما جاز دخول الفاء قبل انّ فكذلك يجوز بعد دخول

ان وكل من التعليلين حسن الا ان الواو ... ق ابن الم
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ...
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا ... عذاب
جهنم ولهم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس
بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل الدليل
على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف
بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على
خبر المبتدا الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل
الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل وظرف او نكرة صفتها
فعل او ظرف او اسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف
واعلم ان بعضهم كالحولي المنتوخذ ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح
عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما **قوله** وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة
تدل عليه كقول المستهل الهلال فانه اي هذا الهلال وكقوله تعالى
فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل
اجمل وح يكون الخبر محذوفا **قوله** والخبر جوازا مثل خرجت فاذا
السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا
ومثل ضربي زيدا قائما ومثل وكل رجل وضيعته ومثل ولعمرك
لافعلن كذا اي وقد يحذف خبر المبتدا جوازا ووجوبا ...
... قرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف

... اذا التي للمفاجاة فيجوز حذفه ويجوز
... بروجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة
تدل على ... الخبر والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفية
حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول ههنا استغناء بذكره
في جواز حذف المبتدا والخبر ووجوب الحذف في اربع مواضع احدها
بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود
فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا
لحصول الشرطين المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في
موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا
وح لم يدل لولا عليه كقول الشاعر للشافعي رض الله عنه
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو
مذهب لوماني والثاني بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى
الفاعل او المفعول او لهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل
مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان
منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى
المفعول ضربي زيدا ...
منسوب ليدخل ...
فانه ليس بمضاف منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه
ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه

مبتدأ وهو اضيف الى الفاعل و زيداً منصوب بانه مفعول
ضربي وخبر المبتدا المحذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا
كان قائما وقايما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يحسن
ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف
الحال فانها لها دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان
وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتدا وهو حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه
وهو قايم لان الحال يدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر
هنا لحصول الشرطين لان قايما يدل على لفظ اذا كان واذا كان
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقايما يدل على الخبر
لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر قام
موضعه وهو قايم ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا و
ما يكون الامير قايما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا
قايما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون الامير
كان قايما فيكون اخطب بمعنى الزمان لان افعل التفضيل اذا اضيف
الى الشيء يكون من جنس المضاف اليه فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل
مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة
مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف
على رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل

وضيعته

وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وضيعته وانما وجب حذف
الخبر لحصول شرطين لان الواو العطف بمعنى مع فتدل على
خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع
الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا وههنا وقع بعده غيره هو
المعطوف والرابع بعد كل مبتدا مقسم به مثل لعمرك لافعلن فلعمرك
مرفوع بانه مبتدا اخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما
وجب حذف الخبر لحصول شرطين لان لما قيل لعمرك علم ان ثم قسما
وان غير الخبر جواب القسم التزم مقامه واعلم انه قد يحذف المبتدا
والخبر معا جوازا كقولك نعم بجواب من قال ازيد قايم

خبر ان واخواتها

ان واخواتها هو المسند الى اخره اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر
المبتدا بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدا
من بعض الوجوه وهو جواز تقديم خبر المبتدا عليه وعدم جواز
تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن حيث دخول ان ههنا
وعدم دخول ان ثمة فعرف وقال انه المسند بعد دخول هذه
الحروف اي واحد من هذه الحروف فقوله المسند شامل الخبر كان وخبر
المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها
فقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد دخول ان
وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر

هو الجملة اعني يقوم مع فاعله ويمكن ان يجاب عنه المراد بالمسند
الى اسم ان او ضميره او شبهه فاللام للعهد واعلم ان هذه الاشكال
وارد على خبر كان وخبر ثم ما ولا وجوابه ما ذكرنا **قوله** وامره كامر
خبر المبتدا اي وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث ان يكون
مفردا او جملة والجملة تكون اسمية او فعلية ولا بد في الجملة من ضمير يعود
الى المبتدا فكذا لك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا
الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا
وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر
ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى ان لدينا انكالا
وكقوله تعالى ثم ان علينا حسابهم وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان
ظرفا للاتساع في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم
فعل الا وهو في زمان ومكان الا نادرا كالخلق اي السماوات والارض
فان الزمان والمكان وقع بعدهما واذا كان كذلك جوزوا في الظروف
ما لم يجوزوا في غيرها **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها
مثل لا غلام رجل ظريف فيها اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل
ان لمشابهتها ان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل
لا على ان حمل النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما
لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث
انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه بانه هو المسند بعد دخول
لا التي لنفي الجنس فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان
وخ

وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول
لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام
رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس
وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف
لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل **قوله** ويحذف كثيرا اي ويحذف
خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغيره لكن
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو
الفقار اي لا اله موجود الا الله **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو
تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم
به فاذا قالوا لا رجل افضل منك فنصبوا فضل على الصفة فيكون الخبر
محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما
انه اذا كان خبرها ظاهرا فلم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف
نحو لا رجل في الدار ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات
الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم
الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص **قوله** اسم ما ولا
بليس هو المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل
منك وهو في لا شاذ اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما
يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل
الحجاز يعملان وفيه ورد القران لقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم وانما عملا للمشابهتهما ليس من حيث انهما للنفي ويدخلان

المبتدا والخبر واما ما فاكثر شبها بليس من حيث انها لنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول البا على خبرها كما ان ليس كذالك واذا شابه ليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس ورفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولها خرج ما عداه مثاله ما زيد قايما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما لليس لان مشابهة لا لليس انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول البا في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل في لا شاذ وقد جا في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح

قوله المنصوبات **هو ما اشتمل على علم المفعولية**

اي ما اشتمل على النصب انما عدل عنه لئلا يتوهم تعريفها التي بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عنها وهو مذكر لفظا قوله فمنها المفعول المطلق انما ابتدا به دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله

٣٧

ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني من قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقايل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيد في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول ... ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله ... في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم باللفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلت لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذالك ان لو كان معبرا بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بلفظ الفعل فلا يكون مفعولا مطلقا وقوله ما فعله فاعل فعل احترازا عما لم يفعله فاعل فعل فانه ليس بمفعول مطلق مثل ضربت زيدا فان زيدا لم يفعل فاعل وقوله فعل مذكور احترازا عن

مثل اعجبنى القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل فعل لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لانه فاعل الفعل
المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعنا
احترز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل
المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة
وليس بمعناه مثل كرهت قيام العالم وليس العالم من قولنا خلق الله
العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذى
هو مصدر خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذالك بل مخلوق والمراد
بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق ليدخل فيه مثل ويحه
وويله وويسه والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل
فيه مثل سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا
وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية
لالة الشى باسم الشى فى الاول وفى الثانى تسمية الشى باسم شبهه واعلم
انه لو زاد عليه قيد اخر وهو ذكرنا لم ينتقض بمثل كرهت كراهتى
لان كراهتى لا يكون مفعولا مطلقا بل مفعول به **قوله** ويكون للتاكيد
والنوع والعدد ا ه اى المفعول المطلق على ثلاثة انواع لان مدلوله
ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زايدا على مدلول الفعل فان كان دلالته على هيئة صدور
الفعل فهو للنوع نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه
باسم خاص نحو رجع القهقرى فان القهقرى اسم خاص وهو نوع من الرجوع

واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا واى ضرب
وضربت الضرب الذى تعرفه واما المضاف اليه نحو ضربت ضربا
الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين
مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل فهو للعدد
والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم **قوله** فالاول لا يثنى ولا يجمع
بخلاف اخويه ا ه اى المفعول المطلق الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه لانه للحقيقة
المشتركة ولا كثرة فيها بل فى افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق
اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيه لكثرة الانواع والافراد لانه
اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن التثنية فاذا اجتمع المرات
امكن الجمع واذا كان للنوع واجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا
اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات
لكثرة الانواع والافراد **قوله** وقد يكون بغير لفظه ا ه اى ويجوز
كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى
الفعل لا من لفظه كما ذكرناه فى تعريفه نحو قعدت جلوسا **قوله** وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا ا ه
اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول على سبيل الجواز وعلى
سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز
كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدما

ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثانی فهو الحذف علی
سبیل الوجوب فهو علی ضربین احدهما سماعی ای مقصور علی
السماع والثانی قیاسی وانما سمی هذا قیاسیا لامکان ان یذکر ضابطة
عند وجود تلك الضابطة یجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه
لا یمکن ان یذکر له ضابطة عند حصولها یجب حذف الفعل لکن
وجوب حذف الفعل فی الصورتین معلل بکثرة الاستعمال ووجود
القرینة الدالة علیه مثال الاول اعنی الحذف السماعی قولهم سقیا
ورعیا وحمدا وشکرا ای سقاك الله سقیا ورعاك الله رعیا
وحمدت الله حمدا فان قیل فلم قلتم ان فعل هذا القسم واجب الحذف
وقد استعمل فعله نحو حمدت الله حمدا وسقاك الله سقیا فالجواب
ان یقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام
نحو حمدا له وشکرا له وانتم ما بینتم التخلف فیه او نقول انه واجب الحذف
عند البعض وهو المختار عند صاحب الکتاب دون بعض قوله
وقیاسا فی مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفی او معنی نفی ای یجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قیاسا فی مواضع منها
موضع وقع فیه المفعول المطلق مثبتا بعد نفی داخل علی اسم لا یکون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق
مکررا فی موضع الخبر عن الاسم ولم یصلح ان یکون خبرا عن ذلك
الاسم فقوله ما وقع مثبتا احترازا عن ان یقع منفیا فانه لیس من
هذا القبیل نحو ما زید یسیر سیرا وقوله بعد النفی احترازا عن ان

یقع

یقع مثبتا بعد غیر نفی نحو زید یسیر سیرا فانه لیس من هذا
القبیل وقوله او معنی نفی لیدخل فیه انما انت سیرا فانه مثبت بعد
معنی نفی وان لم یکن بعد نفی لان تقدیره ما انت الا سیرا وقوله داخل
علی اسم احترازا عن ان یقع مثبتا بعد نفی او معنی نفی داخل علی غیر اسم
نحو ما سرت الا سیرا او انما سرت سیرا فان سیرا مثبت بعد نفی او معنی
نفی داخل علی فعل فانه لیس من هذا القبیل لان فعله مذکور قوله لا یکون
خبرا عنه ای لا یکون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا
عن ان وقع مثبتا بعد نفی داخل علی اسم لکن یجوز ان یکون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سیری الا سیر شدید فانه مثبت بعد نفی داخل
علی اسم لکنه خبر عن ذلك الاسم فلیس من هذا القبیل قوله او وقع مکررا
ای وقع المفعول المطلق مکررا فی موضع الخبر عن اسم ولم یصلح ان یکون
خبرا عنه لیدخل فیه مثل قولنا زید سیرا سیرا تقدیره سیر سیرا وانما
قلنا فی موضع خبرا عن اسم ولم یصلح ان یکون عنه لئلا ینتقض بمثل
قوله تعالی کلا اذا دکت الارض دکا دکا لانه لم یقع موضع خبر المبتدا بل
هو تاکید فلم یحذف فعله فقوله ما انت الا سیرا فسیرا مثبت بعد نفی و
ما داخل علی اسم وهو انت ولیس بخبر عن انت ولذلك قوله ما انت الا
سیر البرید تقدیره ما انت الا تسیر سیرا او ما انت الا تسیر سیر البرید وانما
اورد مثالین لیعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم یکن خبرا للمبتدا
علی ضربین احدهما انه فعل المبتدا کالمثال الاول والثانی ان فعله مشبه
به کالمثال الثانی قوله وانما انت سیرا فسیرا مثبت بعد معنی نفی داخل

٣٩

على [illegible] سم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت وقوله زيد سيرا سيرا
فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه **قوله** ومنها
ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
فقوله تفصيلا احترازا عن ان يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا
نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله
مذكور وقوله لاثر مضمون جملة احترازا عن ان يقع تفصيلا لا لاثر
مضمون جملة بل تفصيل المضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة لا تفصيل
لاثر مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال
الثاني زيد يسافر وسفره القريب او البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقديم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله
قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر
جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق واثره المن والفداء
او الاسترقاق او غيره ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء
قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى
اي ومن المواضع يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي
يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احترازا عن ان يقع لغير

التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد
صوت صوت حسن وقوله علاجا احترازا به عما وقع للتشبيه بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل
نحو لنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب
مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاج فعل يحتاج في حدوثه
الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم
والظرف وقوله بعد جملة احترازا به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد مفرد
فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احترازا به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة اسم
بمعناه نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار فانه ليس من هذا
القبيل وقوله وصاحبه احترازا به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت
بزيد فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل
وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر
الناصب للمفعول المطلق مثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت
حمار وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له
صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد
فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا
صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصيح

التكلم قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له علي
الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه اي ومن المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع
المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غيره الكل المفعول
المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد
كقولنا ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون
لها احتمال غيره الكل المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله
له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف
درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا
ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يوكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف
فهو توكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد
قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اي ومن المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لها احتمال غيره الكل لمفعول المطلق فقوله مضمون جملة
احترازا به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها
محتمل غيره احترز به عن ان لا يكون لها احتمال غيره الكل المفعول المطلق
كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون جملة وهي
زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد
قائم حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم
ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد

والحق

والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون
جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد
مضمون الجملة وهو غيره تقديره احقه حقا وللقائل ان يقول
مسافرة في قولنا زيد يسافر مسافرة وقع مضمون جملة فهي اما ان
تحتمل غيره او لا تحتمل فان احتملته اشكل ضابطة القسم الثاني
وان لم يحتمل اشكل القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع
تاكيدا لمضمون الجملة لا محتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيدا
لمضمون الجملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله ويسمى الاول توكيدا
لنفسه والثاني تاكيدا لغيره ومسافرة في قولنا زيد يسافر مسافرة
لمضمون الجملة التي هي زيد يسافر لا تاكيد مضمون جملة فلم يدخل
في القسمين لا يقال مسافرة في المثال المذكور تاكيدا لمضمون الجملة
فلا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم
انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير
لا يقال اذا كان للنوع كان فيه معنى التاكيد وكان تاكيد مضمون
جملة لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيد مضمون جملة هو
الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرة ليس كذلك اذ المراد بالنا
ذكر لغرض التاكيد ومسافرة لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع
نكته لزم التاكيد فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون
جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص
كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وتم

وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت طاعة بعد طاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اى من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين **قوله** المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا والمراد بوقوع الفعل بشيء تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول ان التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه

صدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول من حيث المعنى الا انه لم يلزمه نصب وانما يلزم النصب ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او متعلقه **قوله** وقد يتقدم على الفعل اى وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيد لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز ففي نحو قولك زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت اما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الاول سماعي مثل امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن

لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اى
اتيت مكانا ماهولا اى معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن
قوله الثانى المنادى وهو المطلوب من الابواب قباله بحرف نايب
مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الباب الثانى من الابواب الاربعة
التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو
المطلوب قباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله
المطلوب قباله شامل لغير المنادى نحو اطلب قباله زيد فلما
قال بحرف نايب مناب ادعو خرج مثل اطلب زيدا وقوله لفظا
مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو
زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه للتخفيف وليدل على الانشا
وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض فيا نايب مناب ادعو
تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف الندا قايم مقام الفعل
ونايب منابه فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب هذا اذا كان
حرف الندا ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف الندا
لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة
مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اى ويبنى المنادى
اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل الندا سواء كان
اعرابه لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا نحو يا
زيد ويا قاضى ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم
يكن

يكن مضافا ولا مشابها به ولا جملة لا يقال انه لو قال يبنى على ما
يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب
ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هولاء لان المراد بقوله يبنى بناء المنادى
بسبب حرف الندا ويدل عليه قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل
يا هذا ويا هولاء كذلك بل مبنى الاصل وانما اورد يا زيد ويا
رجل كليهما لان الاول معرفة قبل الندا ايضا والثانى نكرة قبل
الندا ومعرفة حال الندا وانما بنى هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب
فى قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه
موقعه وانما بنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما
كان بناؤه عارضا وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الكسر لالتبس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء بالكسرة
عن الياء نحو يا غلام ولو بنى على الفتح لالتبس بالمضاف الى الياء
المحذوف الفه اكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات نحو يا غلام
قوله ويخفض بلام الاستغاثة وانما يخفض المنادى اذا
دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم
كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب
لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام له اى
ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة وح لا يكون
اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام

تخفض المستغاث والالف بفتحته فلو جمع بينهما لزم ان يكون
مخفوضا ومفتوحا معا وانه ممتنع ويجوز الحاق الهاء للوقف
فيقال يا زيداه قوله وينصب فيما سواهما اي وينصب ما سوى
المنادى المفرد المعرفة وما سوى المستغاث لفظا او تقديرا ان
كان معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله
والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير معينة نحو
يا رجلا لغير معين وانما تنصب هذه الاشياء الثلاث لكونها
مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته
لكاف ادعوك من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى
المضاف ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص
لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما
الثالث فلكونه نكرة والكاف معرفة واعلم ان جميع الاسماء المضافة
جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال
يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى
المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبني المفرد من
التاكيد الخ اى وتوابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في
حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا
على محله فقوله المبني احترازا عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فلو تابعه لا يكون الا منصوبا بمثل يا عبد الله الصالح

ويا ايها الكريم فان تابعه لا يرفع وقوله المفرد احترازا
عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال
لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز الا
النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية
وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه اى المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع
دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم
يكن حكمه كذلك بل حكمه حكم المنادى المستقل كما يجيء مثال التاكيد
يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل
ومثال العطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث وقوله تع يا جبال
اوبي معه والطير ترفع هذه التوابع ترفع حملا على لفظ
المنادى المبني وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا
على لفظه وان كان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع
المبني توابع محله فلا يقال لبضا امس الدابر بل برفعه وكذلك
لا يقال جاني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز
الحمل على اللفظ لمشابهة حركة المنادى حركة الاعراب من حيث العروض
من بمعنى ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة
ولهذا لم يجز جاني هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة
ومن هذا يعلم ان المراد المنادى في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد

هو المنادى المبني بسبب حرف الندا فان قيل مقتضى ما ذكرتم
ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا ايها ولاء الكل
لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا يريد
باللفظ في قولنا ترفع على لفظه ما يرفع المنادى به حرفا كان او
حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا
يا هذا ويا ها ولاي فانه مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد
معرفة معرب في الاصل كان مضموما كان مثل هذا وها ولاء فجاء في
ها ولاء مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون المثنى الواحد محلان
باعتبارين كالظريف كقولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا
محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر
من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين اعلم انه لو قال
يرفع حملا على لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب
ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا ها ولاء
الكرام لان المنادى في هذا الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه
بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين مضموم محلا في المثالين الاخيرين
فان قيل المنادى في المثالين الاخيرين ليس بمضموم المحل بل المنصوب
منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد بمضموم
المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما
وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين مع
كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا

الرجل

الرجل زيد فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار
كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع
والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع
المنادى المفرد المعرب لفظا في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه
مفعولا به فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال يرفع على لفظه او محله
وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البنا
على الضم او على ما يقوم مقامه وكان حق غيره ايضا البناء على الضم لصيرورة
الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل
كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع ان له محلا غير هذا المحل
فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل
الالتباس قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع الخ اعلم ان الخليل
ابن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه
منادى ثان وابا عمرو يختار النصب لانه تابع وتابع المبني تابع المحله
قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل الخ اي ان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز
انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه
يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف الندا فيه فيكون وجود اللام
فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان
الممتنع دخول يا عليه مما لم يمكن انتزاع الالف واللام نحو النجم والصعق
فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام منه لم يمكن

ابو العباس

تعذر حرف النداء فيه وكان تابعًا للمبني فالاولى ان يكون تابعا للمحلّ
ولقائلٍ ان يتكلم بعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن امتناع
اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها فلم يكن للتعريف واذا
كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيهما فالرفع اولى تنبيهًا
على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم
يجز تقدير حرف النداء فالنصب اولى ويمكن ان ينتصر لمذهب
ابي العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف
فقط ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في
جواز يا الله ويا التي تيّمت قلبي ويدل عليه جواز يا زيد ويا
هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة
واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عند لزوم زوال
مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى
فيما لم ينزع للزوم مانع دخول حرف النداء عليه واعلم انه ذكر الحبر
الرضي في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما
معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا
زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر ونصر علم
وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه
معاقبة للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا عبارته وهذا النقل
مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة قوله والمضاف ينصب عطف

على قوله

على قوله المفرد اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة
اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا
وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا
كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها
عن حرف النداء الذي هو موجب البناء وانما قيدنا الاضافة
بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه
الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير
الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب
لكونه مشابهًا للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع دخول
حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير
ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف غير ما
ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل
سوى كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسوى
كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان البدل
والمعطوف ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان
كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى
مفرد يا زيد عمرو ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى
مضاف يا عبد الله اخاك يا عبد الله زيد وتقول
في المعطوف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك
وتقول في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد يا عبد

وَاَخاكَ وانما حكمهما فى الاعراب حكم المنادى المستقل اما فى البدل فلانه بتكرير العامل كما فى بابه فيكون حرف الندا مقدرا فيه واما فى العطف فظاهر لان حرف العطف قايم مقام حرف الندا **قوله** والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن والابن مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز فى المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار واما جواز الثانى فلانه لما اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فيفتح اخر المنادى كما يفتح اخر الاسم الاول من المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثانى غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناوه على الفتح مع جواز الضم كما ذكرنا وان كان احدا الباقية لم يجز فيه الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال فى الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من ابن لان الابن مع المراد به اللفظ **قوله** واذا نودى المعرف باللام قيل اى اذا نودى الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا يتوصل الى ندايه فى

دون المعنى لان لفظ الابن لا اشتراك فيه لان الشركة انما تتحقق فى المسميات دون الاسامى

٤٧

بالاسم المبهم فيقال يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها فى يا ايهذا الرجل هو الها فى يا ايها الرجل لا فى هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا اي ذا الرجل ثم لقايل ان يقول لا فايدة فى اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى المبهم ولانه يحصل التوصل الى ندا مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات فى ندايه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف الندا مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفى التعريف وهو غير جايز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف الندا عليه وجعل ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ **قوله** والتزموا رفع الرجل اى التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبنى وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبنى ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود بالندا والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال يا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقايم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذى المال على ان يجعله بدلا منادى كانك قلت يا ايها الرجل ذا المال ولذا الكلام فى يا زيد

العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعًا للعاقل والعاقل
مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعًا الزيد بدلا
او صفته تعين النصب وان جعلت الظريف تابعًا للرجل
في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا
لاي جاز الرفع والنصب
ذلك من قوله وتوابعه اي توابع الرجل واعلم انه ان قصد
في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد
نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا
في يا هذا الرجل قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف بلام
التعريف قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال
يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجواب ان يقال
انما يقال يا الله ولم يقل يا ايها الله اما لان اللام في الله ليس للتعريف
بل هو عوض عن حرف اصلي وهو الهمزة في اله لان اصله الاله نقلت
حركة الهمزة الى اللام وحذفت الهمزة وادغمت اللام باللام واما
لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله قوله
ولك في مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم اي ولك في المنادى اذا كرر
بلفظه مضافا الى اسم اخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا
يلقينكم في سوءة عمر النصب والضم في الاول مع النصب في
الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني

الضم وكذلك نصب الثاني ظ لانه اما منادى مضاف
حذف حرف ندائه واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما
على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد
لفظي للاول واما ان يكون مضافا الى عدي المحذوف وتقديره
يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما
قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا
على ما ذكرنا قوله المضاف الى ياء المتكلم اي المنادى المضاف الى يا
المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل
لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات
الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا
غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق
الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي يعني اذا
كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما
جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيهما زوائد
وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة
الياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف
متحرك بالفتحة ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم
يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل
والمبدل عنه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة

اي اذا كان المنادى ابن مضافا الى العم او الام المضافين
الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى
ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي فتقول يا ابن امي بفتح
الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفا
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب اليا الفا ويجوز فيه وجه
آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفا بالفتحة
وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف
الى يا المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف
الى يا المتكلم لزيادة التركيب ونما قال خاصة لعدم جواز
ما جاز في المنادى المضاف الى يا المتكلم في غيرهما سوى كان المضاف
غير الابن نحو يا غلام امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم
نحو يا ابن اخي ويا ابن ابي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا
غلام اخي ويا غلامي وانما اختصتا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة
استعمالها عند العرب دون غيرها **قوله** وترخيم المنادى جايز وفي
غيره ضرورة اي وترخيم المنادى جايز للضرورة كقوله شعر
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ
مية **قوله** وهو حذف في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف
في آخره تخفيفا لا لعلة اخرى **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا
ولا مستغاثا ولا مندوبا ولا جملة وان يكون اما علما زايدا على ثلاثة
احرف واما بتاء التانيث اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا
لانه

غلام ٣

في غير الكلام والا والترخيم في غير المنادى جائز صحيح

لانه لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف
لم يكن الترخيم آخره لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى
ولو رخم المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف
اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب
من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف لهما
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان يكون
احد الامرين اما علما زايدا على ثلاثة احرف واما بتاء التانيث
لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شي واذا كان
زايدا على ثلاثة احرف لئلا يلزم الاجحاف في نفس الكلمة المجردة
التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون
علما وان تكون زايدا على ثلاثة احرف لانه لو رخم لم يحذف
منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذن لم يلزم من
حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة
بسبب حذفها لكن يشترط فيه ان لا يكون صفة نحو فاسقة لانه لو
رخم بحذف التاء لالتبس بصفة المذكر اعلم ان سيبويه شرط
في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما براسه ان يكون علما لئلا
يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم جبينة اذا كانت صفة
يا جبين قبل حصول الالتباس لجواز جعل المذكر غير العلم اذا
اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤول
المذكر وبالعكس في العلم حملا على المعنى اي النفس **قوله** فان كان في

الاجحاف النقص ... الكلمة على سبيل المبالغة

آخره زيادتان في حكم الواحده كاسماء و مروان او حرف صحيح قبله مده وهو اكثر من اربعة احرف حذف حرفان ٥ اعلم ان ههنا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزايدة الواحده وذلك كما في الالف الممدوده نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او يا النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما على ثلاثة احرف احترازا عن مثل يدين ودمين وكذا الكلمة يحذف لها حرفان اذا كان في اخر الاسم حرف صحيح قبله مده وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين وعمار فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم ووجب الترخيم في اخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زايده وحرف العلة الزايد اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا عن ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة بالترخيم الذي هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمى وبعد التصابي والشباب المكرمي اي يا لميس فحذف السين وبقي يا فعيل والمراد بالمد حرف زايد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا احذف حرفان للترخيم من

منصور

مع انه لا يلزم الاجحاف في الكلمة عند من لا ينما تنوع على ثلثة احرف بعد حذفهما صح

منصور ومسكين وعمار ولم يحذف فان من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زايده بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذا الاصل مختير او مختير وكذلك مستهيل ومستمال واعلم انه لو قال قبل اخره مده وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مبي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكوره ثم اعلم ان اسما على وزن فعلا عند بعضهم من الوسم وهو العلامه قلبت الواو همزه وعلى افعال عند سيبويه من السمو جمع اسم اصلها اسماو قلبت الواو همزه فعلى الاول وهو اختيار المص مما في اخره زيادتان وعلى الثاني مما في اخره حرف صحيح قبله مده قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكرا اي غيرما حذف له حرفان او اسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف له حرف واحد عملا بالزياده بسبب عارض والمعارض منتف له اي وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير للترخيم لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قايمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاخير ههنا قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو اي المحذوف في المنادى المرخم يكون في حكم الثابت على المذهب الاكثر وهو الاصح لان المراد بقول القايل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد

رض

اوح

ذا كل الاسم واذا كان المحذوف من حكم الثابت ترك الباقي من
المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو
ويا كرو **قوله** وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اي
وقد يجعل الباقي من المنادي المرخم اسما براسه فيقال يا حار بالضم
لانه مفرد معرفة ووجوب بنا المنادى المفرد المعرفة على الضم
ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما
براسه كان في اخره واو قبله ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في
ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما براسه نحو يا كرا لانه لما
حذف الالف والنون بقي يا كرو ووقعت الواو متطرفة متحركة ما
قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه
القاعدة **قوله** وقد استعملوا صيغة الندا في المندوب وهو
المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا اعلم ان العرب استعملوا صيغة
الندا اعني حرف الندا وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق
بين المنادى والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا
او وا فيا صيغة الندا تستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب
المنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه
لكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة **قوله** وحكمه في الاعراب
والبنا حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة يبنى
على الضم واذا كان مضافا منصوب فلذا لكا المندوب لا ان المندو

لايقع

اي حكم المندوب في الاعراب والبنا كحكم المنادى

لايقع نكرة ولا مشابها بالمضاف ولذا لك حكم توابع المندوب
مفردا او مضافا فاحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان
حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه في
صيغة اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبنا **قوله**
ولك زيادة الالف في اخره اي ولك زيادة الالف وما يقوم مقامه
في اخر المندوب لان المطلوب منه مد الصوت والتطويل الا
اذا كان المندوب مضافا او موصولا الحق باخر المضاف اليه
والصلة **قوله** فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه
اي فان خفت اللبس بزيادة الالف لم تزد الالف بل زدت حرفا
مجانسا لحركته او مجانسا له فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة
اليا لانه لو زيدت في اخره الف وقيل واغلامكاه التبس بغلام
رجل مخاطب فالحق به اليا المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو
غلام جماعة مذكرين فان الحقت باخره الفا وقلت يا غلامكماه
التبس بغلام المخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة الجمع
فقلت واغلامكموه **قوله** ولك زيادة الهاء في الوقف اي ولك
زيادة الهاء مع زيادة الالف واليا والواو فتقول وازيداه
واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل
ولان الهاء في الوقف يزاد لبيان هذه الحروف **قوله** ولا يندب
الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان
المراد بالندبة تمهيد العذر للتفجع والاعلام بوقوع مصيبته

عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب
معروفا فلا يقال وا رجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه
انما جاز لانه في قوة وا عبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر
بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا
وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته
ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف
ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وا زيدا الطويلاه
خلافا ليونس واعلم ان الخليل ابن احمد ذهب الى امتناع الحاق
علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل
الخليل على مذهبه بانه لو جاز وا زيدا الطويلاه جاز جاءني زيد
الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان
الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني
ليس بمندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني
امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب الخليل بان المندوب
قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح
فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة
بالمضاف اليه والصلة لان المضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت على المضاف
اليه وعن الصلة بخلاف الصفة قوله ويجوز حذف حرف النداء
الا مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض

عن هذا وايها الرجل اعلم انه يجوز حذف حرف النداء
عن ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها
الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء
عن العلم فلان العلم مشهور وكثر استعمال ندائه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف
واي فلكونهما مشبهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي وحيث لم يجز
حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام
عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو
يا ايها الرجل ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء
مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الليل في قولهم اصبح
ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا المخنوق في
افتد مخنوق وكذا كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا عنه حرف
النداء وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه
شاذ ولا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين
احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان
لكونه علم لم يكن فيه تاء التانيث قوله وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة تجوازا مثل الا يا اسجدوا اي ويجوز حذف المنادى

ما اضمر عامله

اذا دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به
جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الايا اسجدوا اى الايا قوم اسجدوا
الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث
من المواضع الاربعة التى وجب حذف عامل المفعول به فيها
ان يكون العامل مفسرا بشئ فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر
والمفسر **قوله** وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او
متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته
وزيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه بنصب
بفعل يفسره ما بعده اى ضربت واهنت وجاوزت ولابست
فقوله كل اسم لانه لا بد وان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده
فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قايم فانه ليس من هذا القبيل
وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل ازيدا انت محبوس عليه فان زيدا
هيهنا اسم ليس بعده فعل لكن شبه فعل وهو محبوس لان اسم
المفعول شبه الفعل كما يجى فى موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره
احترازا عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي
بعده وقوله متعلقه ليدخل فيه مثل زيدا ضربت غلامه فان
زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك
الاسم وهو الغلام فلو لم يقل ومتعلقه يخرج عنه وهو منه وقوله
لو سلط عليه احترازا عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا

مناسبه

٢٣

مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية
نحو قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته فان زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما
بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله واحترز عن الاسم الذى لا يصح
تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تع وكل شئ فعلوه
فى الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد
فيه من قيد يدل على هذين الاحترازين وهو انه لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه ان لم يمنع مانع من جهة اللفظ والمعنى ويعلم
منه انه لا يجوز نصب زيد فى زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل
لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه والهمزة او حرف
النفي وهو لم يعتمد هيهنا قوله او مناسبه اى ما فى معناه او لازم
معناه ليدخل فيه مثل زيد مررت به او حبست عليه فان زيدا
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه نصبه لكن
مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما
ماذكره من الصور الاربع وهى قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقديره الاول ضربت
وتقدير الثانى جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا
لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست او
لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا ملابسة او ملازمة له وللحاصل

وكذلك النفي

لو سلط عليه ... فعلوه فى الزبر

فان امكن تقدير بفعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن صح

انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر
لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف
المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه
يصدق على الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر
عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول ويمكن
ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله
اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز ان يكون الشيء اعم من
الاخر من وجه دون وجه فالمراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو
المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم نذكره
اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه
الى الاقسام الاربعة علم ان كل واحد منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره
صريحا **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه اي الرفع
او عند اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة **ش** ويختار
رفع الاسم الذي بعده فعل او شبهه فعل مشتغل بضميره او متعلقه بالابتدا
عند عدم قرينة خلافه الرفع اي عدم قرينة النصب التي يكون
النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته
فان الرفع والنصب جايزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من
النصب لان النصب مفتقر للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار
الرفع عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى
من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما

لان صح

وجود ص

عمرو

عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه
على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية و
على تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول
اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما
لا يقع الفعل بعدها في استعمالها الا نادرا فالرفع اولى من النصب
واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والاخر
للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون الرفع
وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب كان النصب هو
المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان
الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا
الحذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر
من وقوع الطلب خبرا عن المبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا
المفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة
الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد
اذا المفاجاة لان اذا المفاجاة تدخل على المبتدا غالبا فرقا بينها وبين
اذا الشرطية فيترجح الرفع لعدم استلزام حذف الفعل **قوله** ويختار
النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني
زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة

فعليه

على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على
جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف
النفي اي ويختار النصب بعد حرفي النفي والاستفهام مع جواز
الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان
النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي
والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى
من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهام اضعف من الرفع
بعد الهمزة لما ذكر في باب الاستفهام وانما قال حرفا الاستفهام احتراز
عن اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا
الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو حيث جلس
زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير
النصب كانا اذا وحيث مضافين الى الجملة الاسمية فاضافتهما الى
الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا فيه
معنى وحمل حيث عليها المشابهتها اياها ولانه يستعمل ايضا للشرط
وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجاة فان الرفع هو
المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي نحو زيدا اضربه ولا تضربه
اي ويختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي
نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يقع الامر والنهي خبرا
عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي

لا تحمل

لا تحتمل الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان
يقال بان تقديره زيد مقول في حقه اضربه ولا تضربه
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا تقدير حذف الفعل وحذف الفعل
اكثر غير بعيد قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز
الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير
الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود من
الاية وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصود كقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر
فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلا يفيد
الا معنى مقصودا من الاية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل
شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول
وان الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح يفيد
مقصودا من الاية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في
محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفيد
معنى مقصودا من الاية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوقنا هو
بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشيا هو مخلوقنا بقدر
والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب
منصوصا فيما هو المطلوب من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا
له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران

اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين
احدهما كونها اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة
الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى
اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الصغرى اعني
الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف
الجملة الاسمية على الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير
عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان
رجح النصب لقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل
فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او
عنده وغير ذالك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف
عليه **قوله** ويجب النصب ٧ اي ويجب النصب بعد حرف
الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو
الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما يجي وههنا لما لم يكن
داخلا لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا
من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم وذالك الفعل ناصب فوجب
النصب واعلم ان حرف الشرط ان ولو دون اما **قوله** وليس مثل ازيد
ذهب به منه ٧ اي ليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لان شرطه لو سلط الفعل ومناسبه عليه لنصبه
وههنا ليس كذالك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا

مناسبه

مناسبه لان مناسب ذهب وذهب وهو لم ينتصب النصب فالرفع
لازم على الابتداء والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذلك
وكل شي فعلوه في الزبر اي وكذالك كل شي فعلوه في الزبر
ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا
لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا
كل شي فعلوه في الزبر وهو باطل وذالك لان الجار والمجرور
وهو في الزبر اما صفة شي او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل
اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شي مسطور في الزبر من الاوامر
والنواهي والثاني كذالك لانهم ما فعلوا في الزبر فالرفع لازم
وكل شي مبتدا وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول
في محل الجر بانه صفة لشي والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر
المبتدا تقديره كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر **قوله** ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ٧ اعلم ان ظاهر
هذه الاية تدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل
مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد
منها ههنا غير الظاهر فالمبرد ذهب الى ان الزانية مبتدا
والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما
دخل الفا على الخبر المبتدا لان الالف واللام في الزانية والزاني
بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل
ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفا

فالرفع متن

سلطه

على خبره ههنا كذا الكوفي وقع الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه فاجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية وحكم الزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة جملة ثانية بيان للجملة الاول وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا كل واحد منهما لا تعلق له بالزاني من حيث العمل لكونه من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير معا قوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر

الرابع التحذير

اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف العامل المفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق المحذور منه مكررا فقوله معمول شامل لغير التحذير نحو زيدا في جواب من قال من اضرب وقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمول بتقدير اتق بل معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احترازا عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتق فقال زيدا فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس

فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا قوله او ذكر المحذر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا تقديرا او هو معمول بتقدير حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده وهو معمول او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف العامل لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض الاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى من النفس لعدم موجب الاتيان وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول بشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله واياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف وكذلك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطول لهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف

العطف والثاني كذلك الكل غير جايز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وكذلك لا تقول في اخترت من الرجال زيدا الا اذا اتسعوا بحذف حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه **قوله** المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اى المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة ما فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكونه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم ذكر الفعل ههنا لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صمته لانه يصدق الحد عليه مع انه ليس بمفعول فيه لكونه مبتدا لما ذكرنا في تعريف المفعول به قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم من الحيز **قوله** وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا

مفعولا فيه **قوله** وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة كذلك ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا **قوله** وظرف المكان ان كان مبهما قبل اي اذا كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والسوق والدار ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة فلما كان كذلك قبل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما **قوله** وفسر المبهم بالجهات الست اى ولما كان ظروف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها **قوله** وحمل عليه عند ولدي اي وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدي وشبههما نحو دون ومع وسوى لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض

فلذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي
حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان
المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا
لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم
ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في
تعريف المبهم انه مكان له اسم سمّيته به بسبب امر خاص غير داخل
في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب
الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين
له اسم سمّيته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها
بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله
وما بعد دخلت اى وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة
ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة
الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعض
انه متعد فما بعده مفعول به فلا يكون من هذا الباب والاصح
وهو اختيار المصنف انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر
اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت اى دخلت ونقيضه وهو
خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وينصب
بعامل مضمر اى وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن
قال متى اصوم اى صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اى وينصب
المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز

النصب

٩٦

النصب ويختار الرفع في يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار
النصب في مثل ايوم الجمعة صمته وايوم الجمعة صمت فيه ويوم الجمعة صمته
اولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم
الجمعة سافرت فيه فضمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فضمه ويتساوى
الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت فيه ويجب
النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمته وهلا يوم الجمعة
صمته تقديره ان صام زيد يوم صمته

المفعول له ما فعل

لاجله فعل مذكور قوله المفعول له ما فعل لاجله فعل متناول لغيره
نحو اعجبني التأديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم
ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور
مثاله ضربته تأديبا له فالتأديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب
وكذلك قولك قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله فعل
مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر
لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول
له هو علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل
قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تأديبا له وقد لا
يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في
الخارج ولهذا اوردنا مثالين قوله خلافا للزجاج اي التأديب
والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التأديب
في قولنا ضربته تأديبا له مصدر من غير لفظ الفعل وكأنه قال

المفعول له

عند الزجاج

او ادّبته ح

ضربته ضربا تأديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب
العليه وعلى ماذكره الزجاج لم يفهم منه العليه قوله وشرط
نصبه تقدير اللام اي شرط المفعول له تقدير اللام اى يكون اللام
مقدرة فيه غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا
فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم تكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي
شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اى انما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا
لفاعل الفعل المعلل اى يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به
فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذالك لنا
لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه
تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا لا نسلم انه مفعول له بل انه حال
عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اى
ارادة خوفكم وطمعكم فان الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع
والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذالك بان يكون
التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل لم يجز حذف اللام سوى لم يكن
فعلا نحو جيتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جيتك اليوم
لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جيتك اليوم
لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا في

نصب ح

الوجود

الوجود نحو جيتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام
وانما اشترط في جواز حذف اللام حصول الشرطين المذكورين
لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد
منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه
من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين
الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام
ويعلم من قوله انما يجوز انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام
ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز
لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال
والتمييز فينبغي ان يكون منصوبا البتة لكمال مشابهته فان دخل اللام
عليه كان مجرورا وللقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط
فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلل لانه لا اختيار له وجوابه انا لا نسلم ذالك لان الجبن فعل
واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله ان لا يكون فعلا
له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا
المفعول معه مذكور بعد الواو قوله مذكور بعد الواو
احترازا به عن المذكور بعده لانه ليس بعد الواو التي للمصاحبة لان
المراد من المصاحبة لغاءة غيره نحو جاءني زيد فعمرو وقوله لمصاحبة
معمول فعل احترازا به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو واخواك
او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو وقبله

او بعده ولا ينتقض الحد المذكور بمثل قولنا جائني زيد وعمرو
معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لانه ليس بعد الواو التي للمصاحبة
لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه
تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان
ذكر معه تكرارا وقوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول
معه **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز الخ اعلم ان العامل للمفعول
معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او تقديرا والمراد بالفعل لفظا
الفعل واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها
والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى
الفعل فان كان الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز
العطف ولا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب
على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع
والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا معه فانه جاز
العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف
وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي
يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه
نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم منه جواز العطف جواز الوجهين
وانما يجوز النصب ان لو اريد بالواو المصاحبة وهو ممنوع

الاخير ان الترديد في عامل المذكور بعد الواو التي للمصاحبة
ولا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل لما حد المفعول معه
لينتصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في
المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما
حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام
مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب لبيانه ههنا كما تبين في
غيره قبل ذكر الحد فلو لا بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه
منصوب لكن يلزم مما ذكرنا ومن ترديده في الكتاب ان عمرو
في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في
جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر **قوله** وان لم يجز العطف تعين
النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف
ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو
من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف
لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وانما تعين العطف لانه
لما جاز العطف وكان العامل ضعيفا تعين العطف وان لم يجز
العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمروا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور
الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين
النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع

وعمرًا وانما اورد مثالين ليعلم انه معنى الفعل موجود مع
الاستفهام والجار والمجرور ومع الاستفهام والاسم **الحال**
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى الحال
ما يبين هيئة الفاعل نحو جاء زيد راكبًا او هيئة المفعول
به نحو ضربت زيدًا مجردًا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول
به معًا نحو لقيت زيدًا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين للهيئة
سواء كان مبينًا للذات كالتمييز اولم يكن وخرج باضافة الهيئة
الى الفاعل او المفعول به النعت نحو جاءنى زيد الراكب ورأيت
زيدًا الراكب لان الراكب يبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه
فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانه لا
يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله
به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة
الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيد راكبا
او راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان
مجى الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا انه مفعول معه وانما
قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد تكون جملة ايضا
والجملة لا تكون اسما واعلم انه لو قال ما يبين هيئة الفاعل او
المفعول به او متعلق احدهما لكان اولى ليدخل فيه مثل جاءنى
زيد راكبا غلامه **قوله لفظا او معنى** اى الحال الذي يكون
الحال حالا عنه فاعلا لفظا وفاعلا معنى وكذا المفعول

الذي

نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما

٦٣

الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى
مثال الفاعل لفظا والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قايما
فان قايما يحتمل ان يكون حالا من التاء فى ضربت وهو فاعل
لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال
الفاعل معنى نحو زيد فى الدار قايما فان قايما حالا من زيد
وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل
حصل وحاصل الذى هو محذوف من حيث المعنى ومثال
المفعول معنى قوله هذا زيد قايما فقايما حال عن زيد وهو
مفعول معنى تقديره انبه عليه واشير اليه قايما ومنه قوله تعالى
هذا بعلى شيخا فشيخا حال عن بعلى وهو مفعول معنى تقديره
انبه على بعلى او اشير الى بعلى شيخا **ولقايل** ان يقول
المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس
بذى الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان
العامل فى زيد هو الابتداء وفى الحال معنى الفعل الذى هو
فى الدار فى المثال الاول ومعنى التنبيه والاشارة فى المثال
الثانى وهو غير جايز فى كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال
فى المثال الاول الضمير المستكن فى الظرف وفى المثال الثانى
الضمير الذى فى اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان
اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشى باسم العايد
اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ

فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او
شبهه او معناه . اى وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا
قايما او شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر
واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قايما واما معنى الفعل وهو
الذي يستنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسما الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد قايما
وهذا زيد قايما قوله وشرطها ان يكون نكرة . اي وشرط الحال
ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة غالبا
اى وصاحب الحال معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه بان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال
نكرة كما يجي اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على
الهاء في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله
وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول . هذا
جواب سؤال مقدر وهو انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة
والعراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة
وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال
معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن
حال محذوف تقديره ارسل الجمال تعترك العراك ومررت به
ينفرد وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على
سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع

موقع

موقع الحال لا النكرة اى ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله
فان كان صاحبها نكرة وجب . اي ان كان صاحب الحال نكرة وجب
تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم
الحال على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل
قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في ساير المواضع وان
لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف . اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال
زيد قايما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه
على العامل المعنوي نحو قولهم كل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك
الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرف والعامل
معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي
لجواز الاتساع بالظروف ما لم يتسع به في غيرها وانما احتاج الى ذكر
جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود المناسبة
بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما
فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم
الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان
مانع فلا يتقدم عليه كجواز التعجب فان دخل عليه ان او ما
المصدريتان واما شبهه فان كان مصدرا او اسمي الفاعل
والمفعول المعرفين بلام التعريف والصفة المشبهة لانها
بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة

المعهود بلام التعريف

المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان مع الواو فلا يتقدم على العامل فعلاً كان او غيره من عامة ليا به الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه قوله ولا على المجرور على الاصح اى لا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مررت راكبا بزيد على تقدير ان يكون راكبا حال من زيد ومرّ زيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يصح وقوعه الا حيث يصح وقوع المتبوع وصاحبه والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا الكل الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور مثل قول الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشيا فطلبها كهلا عليه شديد فكهلا حال من الهاء في ضمير عليه قوله وكل ما دل على هيئة صح اى وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سوى كان مشتقا او لم يكن مشتقا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اى هذا حالة كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكن نهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف فقال ابو على الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز

حمل

على افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو افعل التفضيل بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذى الحال بالحقيقة وكما ان الاخبار عن الشي بالمفرد يجوز لذا الكل بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اى محتمل الصدق والكذب فلان الحال خبر فيجب ان يكون محتملا للصدق والكذب فلا بد ان يكون في هذه الجملة من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو الخ اى الجملة التى تقع حالا لا تخلو من ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان فعلها مضارع مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل فالاول اعني الاسمية بالواو والضمير نحو جائني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعه او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى في فقوله فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانيه وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جائني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما الباقيه وهي التى فعلها مضا

رع

منفي او ماض مثبتا او منفي فبالواو والضمير نحو جائني زيد
وما يركب وجائني زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده
نحو جائني زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما
طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جائني زيد ما يركب وجائني
زيد قد ركب وجائني زيد ما ركب **قوله** ولابد في الماضي المثبت
اي لابد في الماضي المثبت من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا
وقع الفعل الماضي المثبت حالا وذلك لان الماضي يدل
على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلابد من قد لتقرب
الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جائني زيد قد ركب
ومثال المقدرة قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
صدورهم وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد
ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل
الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلا يحتاج
الى قد بل امتنع دخول قد عليه لافضائه الى نفي صدارة الكلام
ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب النفي بخلاف الثبوت فانه
يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق **قوله** ويجوز حذف
العامل اي ويجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما
حذف عوامل ساير الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا
اي اذهب راشدا مهديا **قوله** ويجب في المؤكدة اي يجب حذف
العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو

مثل زيد ابوك عطوفا فانه اي اخته الحال متن

الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك
فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينتقل
عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله
لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغنى
عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت او
حق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال الحال عن المفعول
او من الفاعل **قوله** وشرطها ان تكون مقررة اي وشرط
هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون الجملة
الاسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم
يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب حذفه **قوله التمييز**
ما يرفع الابهام المستقر اعلم ان التمييز هو الاسم
النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
فقوله ما يرفع الابهام احترازا به عما لم يرفع الابهام فانه لا
يكون تمييزا فقوله المستقر احترازا به عما يرفع الابهام الغير
المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام
عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان
العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال
بالنسبة الى المخاطب بخلاف عشرين فان فيه ابهاما مستقرا في اصل
وضعه وقوله عن ذات احترازا به عما يرفع الابهام المستقر
عن صفة وهيئة نحو الحال كقولنا جائني زيد راكبا فان راكبا

يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام
فيه بل في صفة المجي وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك لذات
ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل
لوجوب كونه معرفة ووجوب كون التمييز نكرة **قوله** فالاول عن مفرد
مقدار غالبا اى التمييز الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكوره
هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنهنا ما يرفع الابهام عن نفسه سوى
تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو هنهنا مقابل النسبة وذالك
المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما في عدد نحو عشرين
درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير
عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السما قدر راحة سحابا او موزون
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا
واما مكيل نحو قفيزان برا **قوله** فيفرد ان كان جنسا اى يفرد التمييز
حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق اسمه
على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغيره الى تقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياج
الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير **قوله** فيفرد الا ان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد
لعدم دلالة عليها ح فتقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتين
وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال
عندي قنطار اثوابا وعندي ست كتبا **قوله** ثم ان كان بتنوين او بنون

التثنيه

التثنيه اي ان كان الاسم المفرد الذى تم بالتنوين او بنون التثنيه
جازت اضافة ذالك الاسم الى ذالك التمييز وجاز ترك اضافته
اليه تقول رطل زيت ورطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا بالاضا
فة وترك الاضافة وكذا ان تم بنون الجمع نحو الاكرمين افعالا
وان لم يتم بالتنوين ونون التثنيه والجمع ما يتم بشيء اخر لم يجز الاضا
فة وذالك الشي اما شبه نون الجمع نحو عشرين درهما واما الاضافة
نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرين درهما لانه لو اضيف
مع حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس
الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذا النون
شبه نون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذالك لا يثبت ما هو شبه
نون الجمع فاذا لم يضف مثل عشرين درهما واخواتها الى التمييز وفي التعليل
المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جايز بالا
نحو عشريك وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه مضاف الى
غير المميز كما رأيت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس لامر فقها
لتوهم اضافة الشي الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف اليه
لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبدا لانه
مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى **قوله** وعن غير مقدار عطف
على مفرد اي التمييز الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز
عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد مقدار
مامر ومثال المفرد غير مقدار خاتم حديدا او فضة ويجوز الاضافة

جازت الاضافة والا فلا متن

مثل خاتم حديدا
والخفض اكثر متن

وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله والخفض
اكثر قوله الثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي التميز عن
ذات مقدرة هو التميز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
نحو طاب زيد نفسا او ما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة
ودارا وعلما او في نسبة في اضافته نحو اعجبني طيب زيد ابا
وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب
زيد نفسا ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات
مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز
ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او
في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه كما في طاب زيد نفسا فذكر تلك
الذات لرفع الابهام المستقر وقوله وما ضاهاها اي ما شابه الجملة
وضاهاها فعل ماض من المضاهاة وهي المشابهة والمشابه للجملة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها قوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني من ذات مقدرة
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما
فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه والثاني اضافة بينه وبين
متعلق تعلق النسبة باحد النسبتين والثالث متعلق به تعلق
المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ان
كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي ان كان التميز اسما صالحا
لان يرجع الى ما انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان

يكون

يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس
زيد وجاز ان يكون من ولد زيد ونحو طاب زيد ابوة فالابوة
جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد او ابوة من ولده وان لم يكن اسما
صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع
ان يكون تميزا عنه نحو زيد طاب زيد علما ودارا فالعلم
والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه
هذا اما فهمته من شرح المص في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون
الشرط والجزاء واحدا وهو غير جائز ولانه يلزم من انتفاء صحة المجموع
المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب
عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان اللفظ غير مساعد لهذا الترجيح
وان حملناه على مقتضى اللفظ اشكل كمثل طاب زيد نفسا فان
نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وما
لايخ الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي يطابق
التميز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه
ما قصده اي قصد مفرد التميز وان قصد مثنى التميز وان
قصد جمع التميز في الصورتين فنقول اذا كان التميز عن ما
انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء وكذ
نقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا اذا
اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا
او ابا واما وطاب زيد اباء اذا اردت ابا وجدا واما او اجدادا

قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التميز في الصورتين ما
قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق ح كالعلم والابوه
فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذا الكلام اذا
اردت الابوه من حيث هي ابوه لا تثني ولا تجمع الا ان تقصد الانواع
المختلفة فح تثني اذا كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين
وطاب زيد علوما اذا المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة
ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان
يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد والاستثنا
الثاني استثنا من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز
في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما
قصد الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظ لان
الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في
الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس
وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز
لما قصد من التثنيه والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة
والثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في
الجنس اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنيه
والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا
لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان
او ثلثة من احاد ذلك النوع وهو انه لا يثنى ولا يجمع وح لم

يطابق

يطابق التميز ما قصد فان قيل هذا لم يطابق جنس التميز
ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد
من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة
والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف
انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهيات فجاز اطلاق الجنس
مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة
ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت
لاختلافها بالحقايق ط قوله وان كان صفة الخ اي اذا كان التميز
صفة كان التميز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في
المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين طاب
الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما
فارسين ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة احتملت
التميز ان تكون حالا كما في المثال المذكور لكن التميز اولى
من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سوا كان حال كونه فارسا
او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون حالا والفرق
بين التميز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زبدا ان
الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر والزبد
الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل
الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التميز على العامل
اي لا يتقدم التميز على العامل مطلقا سوا كان العامل فعلا

او غير فعل لانه اذا كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكو
له قوة يعمل معمولا موخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى
فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا
عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان قولنا طاب زيد نفسا
طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا
انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا
للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشي مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد
والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل
عليه اطرادا للباب **قوله** والاصح انه لا يتقدم على الفعل اي
التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان
فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني
والمبرد فانهما جازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق
تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد
نفسي بالفراق تطيب **المستثنى منصل ومنقطع**
فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها
اي المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والاخر منقطع
فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا واحدى اخواتها عما فيه
تعدد وكثرة لفظا نحو جاني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد
لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاني القوم الا زيدا
فزيد

فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد
كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل هو مفرد اللفظ وفيه
نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والجواب ان
نقول معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاني
القوم الا زيدا او عن متعدد تقديرا مقدر نحو ما ضربت
الا زيدا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد
بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج
بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة ليلا يدخل
في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى او يجعل
اللفظ والتقدير متعلقا بالاخراج ليكون معناه ان المستثنى
هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاني القوم الا زيدا والمخرج تقديرا
نحو جاني زيد وليس الا واخوات الا التي هي غير وحلا وعدا
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون وسوا وسواء **قوله** والمنقطع
المذكور بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد
الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاني القوم الا حمارا فالحمار
هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه
قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب
او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد
خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اي والمستثنى

٧٤

منصوب علم ان هذا الكلام شروع فى بيان ان المستثنى فى اى موضع واجب النصب وفى اى موضع جايز النصب وفى اى موضع مخفوض فابتدا المص بالصورة الاولى اعنى واجب النصب وهى فى مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التى لغير الصفة فى كلام موجب والمراد ٢٤ بالموجب ان لا يكون نهيا ولا نفيا ولا استفهاما نحو جاءنى القوم الا زيدا وانما قيدنا الا بغير الصفة لان الا ان لوكانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها صفة تابعا لما قبلها كما فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التى هى للصفة اى الهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال فى كلام موجب لانه لو كان فى كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءنى القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما وجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه فى حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءنى القوم الا زيدا هو جاءنى الا زيد فيلزم حمى جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثانى فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك الاستثناء والثانى من المواضع التى يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لى الا آل احمد شيعة وما لى الا مشعب الحق مشعب مستثنى مقدم على

قال احمد

المستثنى

٧٥

ولذلك مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب

المستثنى منه وهو شيعه وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لا يصح ان يكون بدلا او صفة لامتناع تقديم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التى وجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كونه بدل الغلط لذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفايدة فى الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال فى الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير مستثنى منقطع بعد الا ورفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يوانس وبلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض من الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين نحو جاءنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا اى خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال فى الاكثر لانهما عند بعضهم حرفا جر فيكون ما بعدهما

محفوظا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى ان
يكون المستثنى بعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون وانما
وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا تدخل
الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما
مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني
القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اى جاءنى القوم خلو بعضهم
زيدا فهو مصدر فى موضع الحال اى خاليا بعضهم زيدا وانما
وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان
اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ووجوب نصب خبرهما
فوجب النصب تقول جاءنى القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اى ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا **قوله** ويجوز
فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى غير موجب والمستثنى
منه مذكور مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلا اى ويجوز
نصب المستثنى ويختار ابداله من المستثنى منه فيما بعد الا فى
كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما
جاءنى القوم الا زيد والا زيدا برفعه ونصبه فالرفع على
البدل والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب
لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه
بالمفعول به وانما قال فى كلام غير موجب لانه لو كان فى كلام
موجب لم يجز البدل كما مر فى مواضع النصب وانما قال وذكر وجوبه

المستثنى

المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا
الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز فيه
النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع
قليل على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء **قوله**
ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وهو فى غير الموجب ليفيد مثل ما ضربنى الا زيد اى ويعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه
غير مذكور فى كلام غير موجب فقط لانه لو لم يكن مذكورا فى
المثبت لم يفد مثل ضربنى الا زيد وانما يجوز عدم ذكر المستثنى
منه فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز فى الموجب لعدم صحة
المعنى مثاله ما ضربنى الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل
يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءنى الا زيد وان
اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو ما ضربت
الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا
له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك فى سائر الاشياء ويسمى
مفرغا **قوله** الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا
استثناء من قوله وهو فى غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه
انما هو فى غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر
المستثنى منه فى الاثبات ايضا كقولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز
ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجز ما زال

الا قليلا

زيدًا الا عالمًا اى ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى
منه فى الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيدٌ الا عالمًا لان
زال للنفى وما للنفى فيكون ما زال للاثبات لان النفى اذا
دخل على النفى افاد الاثبات فمعناه ثبت زيدٌ الا عالما وهو غير
جايز كما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع
مثل ما جاءنى من احدٍ الا زيدٌ ولا احدَ فيها الا عمرٌو وما زيدٌ
شيءٌ الا شيءٌ لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران
عاملتين بعده لانهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا اى اذا
تعذر بدل المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين
البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءنى من احدٍ الا زيدٌ فانه يجوز
نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل لكن لا من لفظ
احدٍ لكان مقدرًا بعد الا فيه لان البدل فى حكم تكرير العامل
فيكون تقديره جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات
وهو غير جايز عند سيبويه واذا ابطل ابداله عن لفظ احد تعين
ابداله عن محل احد لان محل احد الرفع بانه فاعل ما جاءنى ومن
زايدة لتاكيد النفى وكذلك لا احد فيها الا عمرٌو فان عمرًا
لا يجوز ابداله من لفظة احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة
بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئًا الا شىء فالشىء الثانى
لا يجوز ابداله من لفظ شىء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما
عاملةً بعد الا وهو غير جايز لان ما ولا لا يقدران عاملتين بعد

الالان

الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذا بطل عملهما لانهما انما
يعملان لاجل النفى لا انهما تعملان لاجل مشابهتهما بليس من حيث
النفى فاذا انتقض النفى بالا بطل المشابهة بليس فاذا بطل المشابهة
بليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيدٌ شيئًا الا شيئًا لانها عملت للفعلية
فلا اثر لنقض معنى النفى لبقاء الامر العاملة هى لاجله اى لا يجوز
ان يقال ما زيد شيئًا الا شيئًا بخلاف ليس زيد شيئًا الا شيئًا
فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفى
فاذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض معنى النفى مع بقاء الامر الذى عمل
ليس بسببه وهو الفعلية فهى فى قوله العاملة هى عايد الى ليس والضمير
فى قوله لاجله يعود الى الامر او الى الالف واللام التى فى العاملة وهو
الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايمًا لبقاء الفعلية التى
تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفى وامتنع ان يقال ما زيد الا قا
لبطلان الذى تعمل لاجله ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء
وبعد حاشى فى الاكثر اى المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءنى القوم غير زيدٍ
وسوى زيدٍ وسواءَ زيدٍ وحاشا زيدٍ لان المستثنى بعد غير
وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال فى
الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا
عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلًا لم يكن ما بعده

مخفوظا بل منصوبا بانه مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في
عدا وخلا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
اي اعراب غير اذا استعمل للاستثنا مثل اعراب الاسم المستثنى
بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان
فى كلام موجب لم يجز الا النصب فكذالك ههنا لم يجز الا
النصب تقول جاني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما اذا تقدم
المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب لذالك ههنا تقول ما جاني
ما جاني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان فى كلام
غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فلذالك
ههنا تقول ما جانى القوم غير زيد بالنصب على الاستثنا والرفع
على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذى
بمقتضيه العامل تقول ما جانى غير زيد وما ضربت غير زيد وما
ضربت زيدا غير يوم الجمعة **قوله** وغير صفة حملت على الا فى الاستثنا
كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعلم ان اصل غير ان
يكون صفة لجوازه وقوعه صفة فى جميع مواضع كونه للاستثنا وعدم
جواز الاستثنا فى بعض مواضعه نحو جانى رجل غير عاقل الا انها
تحمل على الا فى الاستثنا كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثنا
لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير
فى الصفة وذالك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر

الاستثناء

الاستثناء وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفى
لم يتعذر الاستثناء لان النكرة فى موضع النفي للعموم
فيتناول المستثنى فيصح الاستثنا نحو ما جانى احد الا زيد وانما
قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثنا نحو
جانى الرجال الا زيدا لانه للاستغراق والعموم وانما قال غير
محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثنا
نحو لفلان على عشرة الا واحدا ولقايل ان يقول لا حاجة
الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص
عليه فى باب الاعراب وانما قلنا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لتعذر الاستثناء لان الاستثنا اخراج الشى من الشى لولا
الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا
غير محصور لم يجب دخول المستثنى فى المستثنى منه لان الجمع المنكور
غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى
من جملة الثلثه مثاله قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اى لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا فالا تابعة للالهة وهى جمع منكور
غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذى
هو المطلوب من الاية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما الهة مستثنى
عنهم الله لزم فساد السماوات والارض ولم يلزم منه انه لو كان
فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه
ينتقض بقول القايل لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الا

مع كونه تابعًا لجمع منكور غير محصور وقولنا جاءني رجال
عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثنا الا الصفة مع كونه تابعًا
لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيدًا بالرفع فانه
يصح الصفة ويتعذر الاستثنا مع كونه تابعًا للمفرد ويمكن ان يجاب
عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في المثال المذكور فانها محصورة
في ثلثة شرعًا لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدًا وعن
الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة
ولهذا لا يجب تنا وله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته
كالعدد ولهذا لا يجوز الاستثنا من الرجال الذي هو المعدود حتى
لا يقال جاءني رجال عشرة الا زيدًا لعدم وجوب تنا وله زيد
ويجوز الاستثنا من العدد حتى يجوز ان يقال جاءني رجال عشرة الا
واحدًا لتناول المستثنى وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز
الاستثنا عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه لو كان مفردًا جاز
الاستثنا عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر
لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثنا عنه في وجودها مطلقا
ولم يتعذر عند عدمها مطلقًا ويدل عليه تقييد حملها على غير
الصفة بقوله اذا كانت تابع لجمع منكور غير محصور اعلم انه لو قال
اذا كانت تابعًا لشي لم يجب تناوله لما بعدها لما يتوجه عليه شي من
هذه الايرادات **قوله** وضعف في غيره اى وضعف جعل الا للصفة
في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثنا كقوله وكل اخ

مفارقة

مفارقة اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اى غير الفرقدان
والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس
جمعًا منكورًا غير محصور **قوله** واعراب سوى وسوا النصب
على الظرفية على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه اعراب سوى
وسوا النصب على الظرف مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما
الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاز قوم جواز وقوعه
غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي
وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ
لا يقاس عليه **قوله** خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
مثل كان زيد قايمًا اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد
دخول كان او احدى اخواتها فقوله هو المسند شامل الخبر
المبتدا وخبر ان وخبر ما ولا واخواتها فلما قال بعد دخول
كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبر ما ولا امثاله كان زيد قايمًا فقايم هو المسند بعد
دخول كان **قوله** وامره كامر خبر المبتدا اى وحكم خبر كان
واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردًا وجملة سوا
كانت تلك الجملة اسمية او فعلية في جواز وجوب اشتمال الجملة
الواقعة خبر كان على عايد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على

الاسم فتقول كان زيد قايما وكان ابوه قايم وكان زيد قام
ابوه وكان قايما زيد **قوله** ويتقدم معرفة اى حكم خبر كان
حكم خبر المبتدا الا فى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة
فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه
بالاسم لاختلافهما فى الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر
المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس
الخبر بالمبتدا اعلم انه لو قال ويتقدم معرفا او متساويين
لكان اصوب واولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل
منى فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب
ولا يجوز فى المبتدا او الخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة
يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه
لا يتقدم فى مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس **قوله**
وقد يحذف عامله فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اربعة اوجه اى وقد يحذف عامل
خبر كان اى وقد يحذف كان فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخيرا وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه فى مثله احدها
نصب الاول ورفع الثانى وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثانى رفع الاول ونصب الثانى
وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف تقديره ان كان فى عمله خير فكان
جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير تقديره ان

كان فى

كان فى عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا نحو ان
خيرا فخيرا تقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
وهذان الوجهان متوسطان فى القوة والضعف لتوسط الحذف بين
الاول والثانى والحاصل ان نصب الاول ورفع الثانى اولى لعلة الحذف
وبيانه انه نصب اذ فى نصب الاول يكون المحذوف كان مع الاسم
وفى رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه فى رفع
الثانى يكون المحذوف المبتدا فقط وفى نصبه كان مع اسمه واذا
ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الثانى اضعف لكونه
مخالفا للاول فى جزئيته والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول
فى احدى جزئيه فقط **قوله** ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت اى ويجب حذف كان فى مثل اما انت
منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف
اللام الجار كما يحذف حرف الجر من ان وان فى كلامهم ثم حذف
كان لجواز حذف كان فى كلامهم فوجب العدول عن الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار اذ انت منطلقا
فزيد ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان
ما انت منطلقا انطلقت ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم بالميم
فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان
ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم اجتماع العوض
والمعوض عنه وانه غير جايز **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند

اسم ان واخواتها

واضرابها

اليه بعد دخولها مثل إنّ زيداً قايمٌ اي اسم انّ هو المسند
اليه بعد دخول إنّ او احدى اخواتها فقوله هو المسند اليه شامل
للمبتدا ولاسم كان واخواتها وما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول
ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها وا
ما ولا وغيرها فانطبق التعريف عليه ومثاله انّ زيداً قايم فزيد
هو المسند اليه بعد دخول انّ وحكمه حكم المبتدا وقد يجي استيفاء في البحث عنه
باب الحروف قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها
يليها نكرة مضافاً او مشابهة نحو لا غلام رجل ولا عشرين درهما
الفرق بين التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان الاول
لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلاً اذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز
ان يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في
الدار كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز ان يكون واحد
آخر او اثنين او ثلاث او اكثر فيها وقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسمي
كان وان ولاسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها
خرج عنه هذه الاشيا فقوله يليها نكرة مضافاً او مشابها به هذه
شرايط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فعل فاعل يليه الضمير العايد
الى المسند اليه وهو في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بلا
بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان
يكون تالياً بلا لانه لو فصل بين الاسم ولا لم ينصبه كما يجي

وانما

٧٦

وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم تنصبه كما سيجي
وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة
يكون مبنيا كما يجي ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار و مثال
المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته بالمضاف
من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث انما بعدهما
متمم مخصص لهما قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به
اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير
مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح
بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني على الياء نحو
لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه بالكسرة بني على
الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من
الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار بني
على جواب سوال سايل محقق او مقدر وسال فقال هل من رجل
في الدار كان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا
للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب
فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على
الحركة فرقا بين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله
وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اي وان كان الاسم الذي تدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير
تقول لا زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف

لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه
مبني على جواب سوال سايل سيل وقال ازيد في الدار ام عمرو
فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال ولذا الكلام ان
كان مفصولا بين لا وبين الاسم شي وجب الرفع والتكرير فتقول
لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل
لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال سايل سيل
فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة
قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب سوال مقدر
وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم
ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضية
ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
ولا شك ان مثل ابي نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف اليه التعريف
كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جواب ايراد على المثال
الذي ذكر على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر
في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع
الاول على ضعف وفتح الثاني اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع
تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه فتحهما نحو لا حول ولا قوة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء وبالله
خبره ولذلك لا قوة في محل الرفع على انه مبتدا وبالله خبره فلا

فلا حول

فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني
فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل
الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف
على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا
بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة
زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره
فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع
الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة فحول مبتدا وقوة عطف
عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا هيهنا
شيئان احدهما ان يكون الجواب مطابقا للسوال وهو ارجل في
الدار ام امراة والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود
حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان
ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى
ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف
وقوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره قوله واذا
دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني
اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل
عمل عامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة

مع لا الاستفهام نحو الا رجل فى الدار او العرض نحو الا نزول عندنا
والتمنى الا ماء اشربه فبنى رجل ونزول وماء فى هذه المواضع
مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخيران
للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام
عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود
الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبنى الاول مفرد ايليه مبنى
ومعرب رفعا ونصبا مثل لا رجل ظريف او ظريف وظريفا اى
ونعت المبنى مع لا على الفتح اذا كان نعتا اولا مفردا تاليا له جاز فيه
الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا
واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وح يجوز رفعه حملا
على محل المبنى نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء
كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبنى نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز
حمل توابع ساير المبنيات على لفظها المشابهة حركة هذا المبنى حركة الاعراب
كما مر فى باب النداء قوله والا فالاعراب اى وان لم يكن النعت كما
ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون
النعت نعتا للمبنى نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم يجز
فيه الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا واما ان لا يكون النعت نعتا
اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا وعاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو
لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون

الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى بان لا يكون له
الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل فى الدار ظريفا
وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة
امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا
اخذ هذه القيود فى قوله ونعت المبنى الاول مفرد ايليه قوله والعطف
على اللفظ وعلى المحل جايز مثل لا اب وابنا وابن اى العطف على
لفظ المبنى وعلى محله نحو لا غلام وجارية يرفع على محل لا غلام وبنصبها
على لفظ الاغلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامى
له جايز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يجز
لا ابا فيها اعلم انه لا يجوز ان يقال فى مثل لا اب له ولا غلامين له
لا اباله ولا غلامى له اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته
المضاف فى اصل المعنى لان المضاف هو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان
له ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامى له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث
مشاركته له فى اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته
المضاف فى اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى فى
قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اى قولنا لا ابا
له ولا غلامى له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب
الى ان ابا فى قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة
وكذلك غلامى فى قولنا لا غلامى مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد

ما ولا المشبهتان بليس

الاضافه والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال ليس مضافا
لفساد معناه لانه لو كان مضافا المسند معناه لفسد معناه وذلك
ان معنى لا اباله لا اباه فح تبقى لا بلا خبر وهو غير جاين وعمل لا في
المعارف وهو غير جاين قوله ويحذف في مثل لا عليك اى لا باس اى ويجوز
حذف اسم لا في مثل لا عليك اى لا باس عليك قوله ما ولا المشبهتين بليس
قد ذكرنا مشابهته ما ولا فلا نعيدها لئلا يطول الكتاب قوله هو المسند
بعد دخولهما اى خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو
المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد
دخولهما خرج عند هذه الاشيا قوله وهى لغة اهل الحجاز لان بنى
تميم لا يعملونها عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعنى الاسم والفعل وقد
مر هنا البحث قوله واذا دخلت ان مع ما او لا او انتقض النفى بالا او تقدم
الخبر بطل العمل هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا
زيدت مع ما ولا فانه تبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينها وبين
معمولها نحو ما ان زيد قايم وقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
واشار اليه بقوله واذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفى بالا
نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عملها ح لانها تعمل بسبب المشابهه بليس لاجل
النفى وقد بطل ح فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفى
بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قايم
زيد لضعفها فى العمل فلم يقوى فى التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب
فالرفع اى اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل

ولكن

المجرورات

ولكن يبطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفى فالرفع حملا
على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا فى الاصل نحو ما زيد قايما
بل قاعد ولكن قاعد المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
اى المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر قوله والمضاف اليه كل اسم
نسب اليه شى بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا فقوله كل اسم احتراز من
الفعل لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالحد المضاف اليها
كالمضاف اليه اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجملة فى تاويل المفرد
فان قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس فى مكان جلوس
زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا قوله نسب اليه شى احتراز عما لم ينسب
اليه شى كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احترازا به عن مثل الفاعل
او المفعول به نحو ضرب زيد عمروا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف
الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا
نحو غلام زيد وخاتم فضه وقوله مرادا احترازا به عن الظرف نحو صمت
يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شى وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو فى وليس ح لكن
مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المص من قوله مرادا المراد فى العمل
قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا حذف تنوينه لاجلها
اى شرط المضاف اليه الذى هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون المضاف فيه
اسما حذف تنوينه لاجلها او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو
كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافه وان لم يكن فيه كاحدكم
قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل نحو احدكم وغلام زيد ومسلمى زيد وانما

حذف التنوين لاجل الاضافه لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافه توذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العله يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنيه والجمع قوله وهي معنويه ولفظيه فالمعنويه ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اى الاضافه بتقدير حرف الجر على ضربين معنويه ولفظيه والمراد بالاضافه المعنويه ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفه نحو غلام زيد واما ان يكون صفه لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول للمصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفه وقال مضافه الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافه معنويه لان المضاف ليس بصفه وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنويه لان المضاف اليه ليس بمعمول لان مضروب ضمير يرجع الى ما قبله وهو معموله فلا يكون المضاف اليه معمولا للمضاف وكذا الكلام الاضافه في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنويه لان زيد ليس بمعمول ضارب لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا في زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد بان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة المعنويه على ثلاثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافه بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان

زيد

زيدا ليس جنسا للغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه او المضاف ماخوذ منه كانت الاضافه بمعنى من نحو خاتم فضه اي خاتم من فضه وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافه بمعنى في اي ضربت في اليوم قوله وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضه وضرب اليوم اي وجود الاضافه بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافه بمعنى اللام وقوله خاتم فضه مثال الاضافه بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافه بمعنى في قوله وتفيد تعريفا مع المعرفه وتخصيصا مع النكره اي الاضافة المعنويه ان كانت مع المعرفه نحو غلام زيد افادت الاضافه تعريفا للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا اسما توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا ان يقال اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت مضافه الى النكره افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنويه ان يكون المضاف خاليا عن التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافه ولانه ان اضيف الى المعرفه لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكره لم تفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم و لا المعرف باللام الا بعد حذف اللام وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا

لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على التعريف واعلم ان تجرده عن
حرف الندا ليس بشرط فى هذه الاضافة وان كان حرف الندا للتعريف
لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض
الاكثرى منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله ومما اجازه الكوفيون
من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب عن سوال مقدر
وارد على ما ذكره من قبل وهو ان اشتراط الاضافة بتجريد المضاف من
حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء
ثلاثة الاثواب قال ذو الرمة ثلاث الاثافى والديار البلاقع وقال
الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان يكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه اى الاضافة اللفظية
ان يكون صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد
مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل مصارع مصر فان اضافته اضافة
معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهى
فى تقدير الانفصال اى المجرور فى اللفظ منصوب فى المعنى كما فى
المثال الاول او مرفوع كما فى المثال الثانى قوله ولا تفيد الا
تخفيفا فى اللفظ اى الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى
اللفظ وهو حذف التنوين او شئ يقوم مقام التنوين ولا تفيد
تعريفا وتخصيصا لانها فى تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز
مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه اى ومن اجل

ان الاضافة

ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ جاز ان يقال
مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن
الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة
كما يجى فى التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ
امتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن
الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة قوله وجاز الضاربا زيد والضاربو
زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء انما جاز الضاربا زيد والضاربو
زيد لافادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد
لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة
سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضاربك وجوابه
الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق
عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات
وجوابه حمله على الضارب الرجل والضاربك يجى عقيبه قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان
عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال
الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد
وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان حكم المعطوف وان كان حكمه
حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز
ان يقال يا زيد والحارث ولم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة
وسخلتها ولم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس حكم المعطوف

عليه من جميع الوجوه واما ضعفه من حيث ان الحكم كحكمه من بعض الوجوه

قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا

جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب

الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بانه قال

انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين

صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف بلام التعريف وللقايل

ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب

الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة الحسن الى الوجه حذف الضمير او

حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه وهو سه فاذا

اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار

في الحسن الوجه لان فيه ثمانية عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه

يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف

اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم

ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي

المال كما جاز الضارب الرجل فتامل قوله والضاربك وشبهه فيمن قال

انه مضاف حملا على ضاربك عطف على الضارب الرجل اي جاز الضاربك فانما

والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على

ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل

وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع

التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عن ما قبله

والضمير

فيه علم ان حذف التنوين في ضاربك ليس للاختصار بل للاتصال الضمير المنصوب

والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك

لم ينظر الى التخفيف في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب من حمل الفراء

الضارب زيد على الضاربك لحمل الضاربك لان المضاف اليه في الضاربك

زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف

لان منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف فالكاف ضمير

منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو

الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفة انما قال لا يضاف

موصوف الى الصفة لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو

كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في

الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها

لان الصفة يجب ان تكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف

كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي

وصلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول هذا جواب عن سوال مقدر

وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول

العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقا

وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة

للصلوة والحمقا صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي

والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي لما دل الدليل

على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه الاشيا لئلا يلزم

ترك الدليل وتاويلها ان تقدير هذه الاشيا مسجد الوقت الجامع وجانب

صف

المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي **قوله** ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب بقوله بانه متاول لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشيا لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كانت صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي اتوا بموصوفاتها واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع اي لا يضاف احدى الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفايدة في هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل المراد فان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو

الانسان

لعدم الفايدة منه

الانسان والناطق **قوله** بخلاف كل الدراهم وعين الشي فانه مختص اي المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشي من جملة الاشياء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشي اخص من العين فيكون من اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد **قوله** وقولهم سعيد كرز ونحو متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الاخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويل هذه الاشيا لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاني سعيد كرز فكانك قلت جاني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجي وشبهه الى اللفظ ولم يضف الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم واضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى يا المتكلم كسر اخره واليا مفتوحة او ساكنة المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في اخره واو او يا قبلها ساكن نحو دلو وظبي فاذا اضيف الى يا المتكلم كسر ما قبل اليا لاجل اليا ويا الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح اليا وسكونها **قوله** فان كان اخره الفا ثبتت وهذيل

اي فلما تم الاسم الصحيح اخذ بذكر حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان

تقلبها لغير التثنيه ياءً وان كان يا ادغمت وان كان واواً قلبت ياءً وادغمت
وفتحت اليا للساكنين ه اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا
يكون صحيحا ولا ملحقا به فلا يخ من ان يكون في اخره الف او ياء او واو
فان كان في اخره الف ثبتت الا في حالة الاضافة الى اليا نحو عصاي
ورحاي وغلاماي ولكن هذيل تقلب الالف يا اذا كان لغير التثنيه
فتقول في عصي ورحي عصيّ ورحيّ لان اصل هذا الالف اما الواو واما
اليا فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو يا ثم يدغم اليا
في اليا وان كانت اليا تدغم اليا في اليا وان كانت الف التثنيه لم الاول م
تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الواو واليا فترد اليه
ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان اخره يا ادغمت اليا في اليا
فيقال في القاضي والغازي القاضيّ والغازيّ وان كانت اليا محذوفه
للتنوين ردت اليا وادغمت في ياء الاضافه فيقال في قاض ورام قاضيّ
ورامي وكذا في المثنى والمجموع حالتي النصب والجر وان كان اخره واوا
قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وحركت اليا لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في هاؤلاي سلمون هولاء مسلميّ لانه لما حذف [illegible]
النون لاجل الاضافه اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون على الاخرى
فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت اليا في اليا وفتحت اليا وكسر الواو م
ما قبلها للتناسب فصار مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حالة
الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخيّ وابيّ ه هذا
اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافه بهذه الاسماء فيقال في اخ واب

اخي وابي

٨٢ اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل
محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد
ودم يدي ودمي من غير رد لامه فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي
من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب
فيقال فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا
بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار ه واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى
ياء المتكلم هو الاب لجواز انه جمع لاب والذي يدل على ان الاب يجمع
على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
ای عمن و [illegible]
بالابينا قوله وتقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال
في دم ويد يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال فيّ في الاكثر
وفمي ه اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ وهو
الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق بياء المتكلم
من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة
الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك
لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائها فصار فو فلو لم يقلب
الواو ميما لقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين
فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذا العله غير موجودة حالة
الاضافه لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند
قوم ومعربا تقديرا عند الاخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف

ان يكون ابين م

واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها
وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى
ياء المتكلم صار فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء
لاجل الياء قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح
الفاء افصح ه اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها
بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت ابا واخا
وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفا
وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما لان فتح الفا افصح في فم فلان الفا
مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فيه ليدل على الواو المحذوف المبدل
عنها الميم واما كسر الفا فلانه لما عوضت الواو ميما لعلة ذكرناها فكانها
عوضت الواو ياء فكانه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذا لك اذا عوضت
ميما قوله وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصى مطلقا ه اي قد
جاء في حم لغات غير ما ذكرناه احدها مثل يد مطلقا اي حال الافراد
والاضافة تقول في الافراد هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة
هذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة
الاولى حال الافراد وليست مثلها حالة الاضافة واللغة الثانية انه
مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة فتقول
في الافراد هذا حمء ورايت حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا
حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان حكمه حكم مثل
دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك
ورايت

٤٨

ورايت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم
عصا مطلقا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما ورايت حما ومررت
بحما وتقول هذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات
الثلاثة الاخيرة مخالفة اللغة الاولى في حالة الافراد والاضافة
قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة
الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول
هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حالة الافراد وغيرها
حالة الاضافة قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة
ه اي ذو لا يضاف الى المضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل
ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفة للاسماء النكرات نحو
جعل المال صفة لرجل تقول جاني رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه
وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلى على محمد وذويه كقوله انما يعرف ذا
الفضل من الناس ذووه اعلم ان هذا الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف
ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فايدة حينئذ في التخصيص بانه لا يضاف
الى المضمر قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
ه اي التابع كل ثان لاول واعراب الثاني من اعراب سابقه من جهة
واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدا وخبر ان وخبر كان وخبر ما ولا والمفعول
الثاني لباب علمت والثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه
خبر كان وخبر ان وخبر ما ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب

الفوائد

اسمائهما ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا او المفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب علمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاني في قولنا جاني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل المبتدا في المبتدا والخبر من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهة اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهات اقتضائه ان تصيير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضمير امر فوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له

النعت

قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله النعت تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه ذلك لان مثل قائما وان توهم متوهم انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول بقوله انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى

كان

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت للاله مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه النعت من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن لما لم يمكن اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلقوا اسم النعت عليه مجازا **قوله** وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التوكيد مثل نفخة واحدة هذه اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص اذا كان نعتا للنكرة نحو جاني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثنا نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق اللئيم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل هذه الصفات وان كان غير معلوم لا يكون لمجرد الذم بل للذم والتوضيح ومنها انه يكون للتاكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما يدل عليه المنعوت كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة لم تدل على ما يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فتدل على الوحدة وانما قال قد في الثلاثة الاخيرة وقد يكون لقلة استعماله وكثرة استعمال الاولين **قوله** ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل ومررت بزيد هذا اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه

عموماً اى فى جميع استعمالاته مثل المنسوب بنحو تميمى وعلوى وذو مال
وذات مال كما يقال جائنى رجل علوىّ او تميمى او جائنى رجل ذو مال
وامراةٌ ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى فى متبوعه عموماً اي اما
او تابعاً يدل على معنى فى متبوعه خصوصاً اى فى بعض الاستعمالات بنحو اى
رجل فى قولنا مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان ايّ يدل على معنى
فى متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل على معنى فى متبوعه فى غير هذا الموضع نحو
اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل فانه
يدل على معنى فى متبوعه وهو تعيين الذات فى هذا الموضع دون موضع آخر نحو
جائنى الرجل ونحو اسم الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على
معنى وهو الاشارة فى متبوعه فى هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا
زيد **قوله** وتوصف النكرة بالجملة الخبريه ش اي ويوصف الموصوف اذا كان
نكرة بالجملة الخبرية التى تحتمل الصدق والكذب وهى اربعة نحو مررت برجل
ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت
برجل فى الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبريه لان الوصف فى المعنى
خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع
وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف للصفة
فى التعريف والتنكير **قوله** ويلزم الضمير ش اى ويلزم الضمير فى الجملة التى
تقع صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور الا
ترى انك اذا قلت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى
يقال عنده او معه او غير ذلك **قوله** ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه

مررت م

مثل

مثل برجل حسن غلامه ش اى ويوصف الموصوف باعتبار حال
نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه والصفة على
ضربين احدهما انه صفة الموصوف نحو مررت برجل عالم والثانى انه
صفة لمتعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة
لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة **قوله** فالاول يتبعه فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث ش اي المنعت اى الصفة التى هى
حال الموصوف بالحقيقة تتبع الموصوف فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب
والجر وعبر عن هذه الثلاثة بقوله فى الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة الصفة
للموصوف فى هذه الاشياء لانها هى الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم
بالضرورة موافقتها له فيها **قوله** والثانى يتبعه فى الخمسة الاول وفى
الباقى كالفعل ش اي الصفة التى هى حال متعلق الموصوف تتبع
الموصوف فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث اللفظ والمجاز جعلت
تابعاً له فى هذه الاشياء مراعاة اللفظ ولم تكن تابعة للموصوف
فى الخمسة الباقيه وهى الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث بل
كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى الظاهر الذى بعده كالفعل فكما ان
الفعل اذا كان مسنداً الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجب تثنيته
ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعامله

للموصوف م

عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندًا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون
الفاعل مذكرًا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تانيثه اذا
كان مؤنثا غير حقيقي كما يجي في موضعه فكذا الصفة فتقول مررت
برجل قاعدٍ غلامه وبرجلين قاعدٍ غلامهما وبرجال قاعدٍ غلمانهم ومررت
بامراة قايم ابوها ويسمى هذا البحث وافيًا **قوله** ومن ثم حسن قام رجل
قاعدٌ غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه ه اي ومن اجل ان
حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد
والتثنيه والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه
بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون
غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان
يقال قام رجل يقعدون غلمانه كذا كان يقال قام رجل قاعدون
غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ
التكسير لان قعود ليس مثل يقعدون لفظا **قوله** والمضمر لا يوصف ولا
يوصف به ه اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات
وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى التوضيح فحمل الباقي عليه اطرادا للباب
لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه
من المدح وغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فكما
لم يوصف المضمر في الاصل لم يوصف في غيره لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على
الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه **قوله** والموصوف
اخص او مساوٍ ه اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها

في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على
الذات المرادة ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم
لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك
اخص من الحيوان من حيث الخارج واعم من حيث المفهوم لان مفهومه شي له
الضحك وشي له الضحك اعم من ان يكون لحيوانا او غيره **قوله** ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ه اي ومن اجل ان الموصوف اخص من
الصفة او مساويا لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام
التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم
المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا
يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبك وصاحب هذا حملا على الصفة
قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ه هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم
المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف والمضاف الى مثله لان اسم الاشارة
اخص من الاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف ومساوٍ
للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بان لما التزم
وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقريره ان
المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات
هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اذا
اراد بباب هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات

ولأيّ لان هنا وههنا وثم لا يوصف وكذا الموصولات لكن يوصف ببعض الموصولات واي لا يلزم وصفه بذي اللام لجواز وصفا ي بهذا نحو يا ايهذا الرجل وانما جاز وصفا ي بهذا مع وجود العلة المذكوره في هذا لانه لما وصفاي بهذا الموصوف بذي اللام فكان وصفا ي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام موصوف بذي للام **قوله** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم ه اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات وتعيّن ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا اوامراة اوكاغدا او ثلجا او غير ذالك ولدلالته على الجسم خارجا جاز على ضعف وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان ورجل **قوله**

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه مثل قام زيد وعمرو ه فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست مقصوده بالنسبة بل اتى بها للغير وهو متبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجي في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشره خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد **قوله** واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان

يقع

يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد ه اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد بضمير منفصل ثم عطف ذالك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل وصار كانه جزء منه اي من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان يؤكد بمنفصل حتى كأن العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا مررت بك وبزيد لوجود الفصل وهو باء الجر فانه يجوز عطف الظاهر على المضمر المرفوع مع الفصل لانا نقول ان المراد بالفصل المجوز لعطف الظاهر على المضمر المرفوع هو الفاصل المستقل بالتلفظ وباء الجر ليس كذالك وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد واما اذا وقع الفصل بين الضمير المتصل وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا ه **قوله** واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد اي اذا عطف على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تع تساءلون به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال ان يكون الواو للقسم واما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ ولا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له

ووقع ذلك انما هو للضروره هم

لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل للقسم لان مراد الشاعر
هذا ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام هيهنا للذم فلا
يقسم بها ويدل عليه اول البيت فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا قوله
والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ه اى حكم المعطوف مثل حكم المعطوف
عليه فى كل ما جاز وامتنع وجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون
فى المعطوف ضمير لجز المبتدا اذا كان جملة وصلة والذى يجب فى المعطوف
كذالك واعلم انه ليس المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع الاشيا
فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع
دخول حرف الندا على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف
قوله ومن ثم لم يجز فى ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع ه اى ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه فى الجواز
والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد قايما ولا ذاهبا
عمرو الا الرفع فى ذاهب ولذالك لم يجز ان يقال ما زيد بقايما
ولا ذاهبا عمرو الا الرفع فى ذاهب لوجوب وجود الضمير فى
المعطوف عليه وهو قايم وامتناع وجوده فى المعطوف وهو ذاهب
لكون عمرو فاعله فرفع عمرو بان يكون مبتدا وذاهب خبر مقدما
عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على
لفظ قايم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف
عليه لكان خبر ما لكنه لم يجز ان يقع خبر ما لعدم الضمير فيه ولانه
يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع فى المعطوف عليه قوله

وانما

وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية ه
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان
يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا فيغضب زيد
معطوف على يطير الذى هو صلة للذى مع عدم الضمير فى فيغضب
زيد ووجوب وجود الضمير فى يطير لكونه صلة الذى وجوابه
انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب
وانما يمتنع ان كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذالك لكونها
للسببية ايضا لان تقديره الذى ان طار غضب زيد الذباب اذ
معناه الذى يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب والذى
يوكد ما قلناه امتناع الذى يطير ويغضب زيد الذباب فتعين
انه جيئ به للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين
مختلفين لم يجز خلافا للفرا الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو
خلافا لسيبويه ه اى اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين على
تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند
الفرا وجاز عند الاعلم وعند مصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما
على المرفوع او المنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل فى الدار هو فى وعمرو
معطوف على زيد والعامل فى زيد الابتداء والمجرور متقدم
على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه وحجة سيبويه ان حرف
العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفرا

الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء
معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل
فيها ما وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
فالنار الاول عطف على امرئ الاول والعامل فيه كل والنار الثانية معطوف
على امرأ الثاني والعامل فيه تحسبين والحجة للمص في جواز العطف على
عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف
والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم
يكن المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب فيما ذكر سيبويه مع عدم
استعمال الفصحا وانما قال عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف
مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع توهم من يتوهم
ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب فلا
يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني
تاكيد للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بعاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيد للاول قوله
التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل
جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل
لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف
البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع في النسبة بل في تبيين ذاتهما
الا ترى انك اذا قلت جاني زيد الطويل فلا يشك في نسبة المجي الى زيد

بل

بل يشك في اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد
هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاني
القوم كلهم فان كلهم وان لم تقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر
المتبوع في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا
يتناول اكتع واخواته لانها لا يقررن امر المتبوع بالنسبة ولا في الشمول
فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما
يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد
التي لم ينسب الى متبوعها شي نحو ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني لم
يقرر امر ضرب الاول لا في النسبة ولا في الشمول وزيد زيد
قايم وان ان زيدا قايم فان زيد الثاني تاكيد الاول مع انه لا يقرر امر
المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا اخواتها ان الثانية في ان ان زيدا
قايم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ههنا هو التاكيد المعنوي
وح لم يتوجه الاشكال قلنا لا نم ذالك والا لم يحسن تقسيمه الى لفظي ومعنوي
بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا محيص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف
هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد
لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف
اعم من المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شي او
نسبة الشي الى المتبوع او نسبة شي غير المتبوع الى شي غير المتبوع او نسبة
بعض المتبوع نحو زيد قايم زيد قايم فان زيد قايم الثاني يقرر
امر المتبوع في نسبة بعض وهو قايم الى نسبة بعض المتبوع وهو زيد

قوله وهو لفظي ومعنوي ه اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي
فالتاكيد اللفظي ان يكون اللفظ الاول مكررا وهو يجري في الالفاظ كلها
اي في الاسم نحو جاني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد
وفي الحرف نحو ان ان زيدا قايم وفي المفرد كما ذكرناه في المركب نحو جاني زيد
جاني زيد واعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي
مع انه لم يتكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي فيلزم الواسطة بين اللفظي
والمعنوي وهو منفيه بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول
او اتيان مراده كما في تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل فانه يوتى بمراده قوله
والمعنوي بالفاظ محفوظة ه اي والتاكيد المعنوي الفاظ معدودة
وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما والكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله
فالاولان ه اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث
باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمونث
فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان
نفساهما وانفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان
نفساهما وانفسهما وهو الاكثر والهندات والهندات انفسهن قوله والثاني
للمثنى ه اي التاكيد الثاني وهو كلاهما وكلتاهما للمثنى تقول جاني الرجلان
كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمونث قال الاخفش ان كل حكم
لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه
لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم
الفايدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجي فانه

يجوز

وفي بعض النسخ ازداد بكلا الفا ظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد وما يتاكد في نحو المجي الى اخره

يجوز جاني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجي من واحد فقط فان قيل
لا حاجة الى تاكيد المثنى بكلا ايضا في مثل جاني الرجلان كلاهما لانه
يعلم من لفظ المثنى المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا
يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان
لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر
دال عليه فان لفظ المثنى ظ في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصام
والمجي وان احتمل غير ذلك الا انه تاكيد ذلك الظ في نحو الاختصام
لامتناع صدوره عن الواحد وبتوكد في نحو المجي لامكان صدوره عن
الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقايل ان يقول كما ان
المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل
في جانب الكثرة فان اكد بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بان الجمع
ليس المراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانهم لم يطلق المثنى على الجمع عندهم
اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى
بكلا في نحو الاختصام لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى
على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى اي تاكيد الباقي بعد الثلاثة
وهي كله واجمع ولا يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا
او مونثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاني
القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في البواقي وهو اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع
ابتع ابصع وجاني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون

واشتريت الجارية كلها اجمعا كتعا بتعا بصعا وجائني النسا كلهن جمع كتع بتع بصع **قوله** ولا يؤكد بكل واجمع الخ اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لشي ذو اجزاء يصح افتراق تلك الاجزا حسا نحو جائني القوم كلهم فان القوم ذو اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه مشترى دون النصف الاخر واقل واكثر فان لم يكن لشي اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فايده للتاكيد بما فيه شمول ولا لما لا اجزاء له اصلا ولا لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا وهو ظ ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه ولا ثلثه ولا ربعه **قوله** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين الخ اي اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين وجب تاكيد ذالك المرفوع المتصل بالضمير المنفصل او لا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل لالتبس النفس والعين بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فلانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لا يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيد بالمتصل

لجواز

٩٣

لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس او العين بلا تاكيده بمنفصل اخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل هنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا **قوله** واكتع واخواته اتباع لاجمع الخ اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب باللسان العربي والاخلال به لحن وذالك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلاثة الاخير اعني اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع لكون بسن وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان وجايع **قوله** فلا تتقدم الخ اي فلا تتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها **قوله** وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرار اللفظ الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المخصوصة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يبحثون عن التكرار في اكثر كلامهم

البدل

قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اي البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل

لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت
والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى
المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان العطف وان
كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود
بالنسبة قوله وهو بدل الكل من الكل الخ هذا اشارة الى قسمة البدل
الى اقسام وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل
منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني
اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل
البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي
بين البدل والمبدل منه ملابسة اى تعلق غير الجزئية والكلية او لا
يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل
الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك
الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمارا والمراد بالغلط في قولنا
بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو
المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان
معرفتين ونكرتين ومختلفين اى البدل والمبدل منه يكونان
معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة
وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرناه
اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب الاربعة في اربعة

مثال

وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول لمدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع ان القصد اليه بعد ان غلطت بغيره فتنبه

مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه
زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين
رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار له ومثالها
اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة مثاله رجل غلام زيد رجل
راسه رجل علمه رجل حماره ومثاله اذا كان المبدل معرفة والبدل نكرة
زيد غلام لزيد زيد يد له زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل
هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكرهوا ان يكون منحطا
عنه من كل الوجوه فياتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر
للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان
ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان
بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع
ستة عشر حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة
في ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه زيد علمه
زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وزيد
زيد قطعته اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين
كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه
وزيد زيد قطعت زيدا اياها وجهل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد
كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا

وزيدا قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كوهته حماره

قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذي يبدل منه المظهر اما ضمير متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما ان يكون بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول ليلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وقال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من اليا واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب فجايز سوا كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا وراسه وغلامه وحماره

قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر

٩٤

فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه **قوله** وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما غير معرف باللام معطوف عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد كذلك هذا الفرق حاصل في الندا تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بالحديث وذكر المبدل عنه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان له اخ واحد وعطف بيان ان كان له اخوة **قوله المبني** ما ناسب مبني

الاصل او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع
والمراد بمبنى الاصل الفعل الماضي والحرف والامر المخاطب وانما اخذ
في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم
مشابهته بمبنى الاصل فالمبنى هو الذي لا يوجد فيه احد هذين الشرطين
على سبيل منع الخلو فقط **قوله** وحكمه ان لا يختلف اخره لاختلاف
العوامل اي حكم المبنى ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل في
اوله لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فجعل حكمه مقابل
حكم المعرب **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب المبني
ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز
عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى
لدلالة المبنى عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان
انواع الاعراب مختلفة في الحقيقة لدلالة كل واحد منها في الاعراب على
معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي
المضمرات الخ اي المضمرات المبنيات المضمرات واسماء الاشارات الى
اخره لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء
الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء بل لانها لا يطلق عليها
الاصوات لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات هكذا قالوا وفيه
نظر وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب **قوله** المضمر ما
وضع للمتكلم او المخاطب او غايب الخ اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا
او المخاطب نحو انت او لغايب نحو هو تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا

نحو زيد

تقدم ذكره لفظا او معنى

98

نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا
ومعنى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن
في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني
واكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله تعالى
حتى توارت بالحجاب ولقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما
بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب
فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا **قوله** وهو
متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل
بنفسه في التلفظ به او لا فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل **قوله**
فالمنفصل المستقل بنفسه اي المنفصل هو المستقل بنفسه في التلفظ
والمتصل هو الضمير الغير المستقل في التلفظ **قوله** وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور اي الضمير اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير
مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور **قوله** فالاولان متصل ومنفصل
اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور
متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه
وبين الجار والمجرور **قوله** فلذلك خمسة انواع لازم لما ذكره اي
فالضمير خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان
الى قسمين فيكون المجموع خمسة **قوله** الاول ضربت وضربت الخ اي مثال
النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل نحو ضربت ضربنا ضربت